

بيان الشريعة للممكفين

إعداد: مدير التحرير

أبو بكر بن عبدالعزيز البغدادي

الفصل الأول: البيان

ليس الغرض من عرض البيان في هذا المبحث هو تفصيل أصولي لمصطلح «البيان» الذي يقابل «المجمل»، مع أن فيه من هذا التفصيل قدر ما يتعلق بالغرض: الذي هو عرض مفهوم البيان الشرعي الذي جعله الله تعالى سمة ظاهرة لآياته وشرطاً لازماً لبلاغ أنبيائه، حيث قال الله تعالى: ﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾^(١).

فقد ذكر الله تعالى كلمة «البيان» ومشتقاتها في القرآن الكريم (٢٥٧) مرة واصفاً بها آياته ودعوة رسله .

إن البيان شرط لازم في الدعوة إلى الله ، وإن كل ما يترتب على الدعوة من حق أو باطل في تدين وسلوك وعلاقات الدعاة والمدعويين على حد سواء مرتبط بقدر أو بآخر بحسن أو سوء البيان ، وإن اجتماع صحة البيان مع صحة العلم مع صحة القصد لا يأتي إلا بالهدى والألفة والمحبة والقوة في دين الله تعالى .

(١) سورة النور: ٥٤ ، سورة العنكبوت: ١٨

١- تعريف البيان :

قال السرخسي في أصوله^(١) : اختلفت عبارة أصحابنا في معنى البيان ، قال أكثرهم : هو إظهار المعنى وإيضاحه للمخاطب منفصلاً عما تستر به . وقال بعضهم : هو ظهور المراد للمخاطب والعلم بالأمر الذي حصل له عند الخطاب . قال السرخسي : والأصح هو الأول أن المراد هو الإظهار ، فإن أحداً من العرب لا يفهم من إطلاق لفظ البيان العلم الواقع للمبين له ، ولكن إذا قال الرجل : بين فلان كذا بياناً واضحاً فإنما يفهم منه أنه أظهره إظهاراً لا يبقى معه شك ، وإذا قيل : فلان ذو بيان ، فإنما يراد به الإظهار أيضاً ، وقول رسول الله ﷺ : (إن من البيان لسحراً) ، وقوله تعالى : ﴿ هذا بيان للناس ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ علمه البيان ﴾^(٣) ، المراد الإظهار . أ.هـ . وعرفه أبو بكر الباقلاني والغزالي وإمام الحرمين وغيرهم بأنه : الدليل الذي حصل به الإيضاح^(٤) .

وعرف شيخ الإسلام التبيين بأنه : التعريف والتعليم^(٥) .

٢- هل يشترط في البلاغ ألا يشكل على أحد؟

إن الأصل في البلاغ المبين أنه متعلق بالداعي وما يجب عليه من بذل أسباب العلم الذي أمر الله ببلاغه من جهة ، وبذل الأسباب العامة لإفهام الناس هذا العلم من جهة أخرى ، آخذاً بالضوابط المتعلقة بكلتا الجهتين . ثم إن على الداعي أن يراعي ما أمكن أحوال أعيان الناس - حسب ما هو ظاهر - بلا تكلف بالتقريب عن أحوال كل واحد من هؤلاء الأعيان . ثم إن وقوع الإشكال واللبس عند بعض الناس بعد ذلك لا يؤاخذ عليه الداعي ، بل

(١) ٢٦/٢ .

(٢) سورة آل عمران : ١٣٨ .

(٣) سورة الرحمن : ٤ .

(٤) البرهان للجويني : ١٥٩/١ ، والمتنول للغزالي : ص ٦٣ ، والأحكام للأمدي : ١٧٧/٢ .

(٥) المجموع : ٥٨/١٠ .

يرد ذلك إلى المدعو من جهة تفريطه فيؤاخذ، أو من جهة عجزه فلا يؤاخذ.
قال شيخ الإسلام^(١) : ليس شرط البلاغ المبين ألا يشكل على أحد ، فإن
هذا لا ينضبط ، وأذهان الناس وأهواؤهم متفاوتة متفاوتة عظيماً ، وفيهم من
يللغه العلم وفيهم من لا يبلغه ، إمّا لتفريطه ، وإمّا لعجزه .

وإنما على الرسول البلاغ المبين الممكن ، وهذا - والله الحمد - قد حصل
منه ﷺ ، فإنه بلغ البلاغ المبين ، وترك الأمة على البيضاء ، ليلها كنهارها ،
لا يزيغ عنها بعده إلا هالك ، وما ترك من شيء يقرب إلى الجنة إلا أمر
الخلق به ، ولا من شيء يقربهم من النار إلا نهاهم عنه فجراه الله عن أمته
أفضل ما جزى نبياً عن أمته . أ.هـ .

٣- البيان على وجهين : الأدلة العقلية والأدلة الخبرية :

إن الخطاب بين اثنين لا بد أن يكون له مقصود ، وإن هذا المقصود لا
يتحقق إلا إذا كان مفهوماً ، وإن هذا الفهم لا يتحقق إلا إذا كان هناك قدر
مشترك بين المتخاطبين .

إن هذا القدر - وإن كان قليلاً - فإن لوازمه الصحيحة توجب على
المخاطب قدراً أكبر من الاشتراك ، ثم بالتالي الاتفاق . إن هذا التسلسل
ينطبق على كلّ خطاب ؛ سواء أكان شرعياً أم غير شرعي . إن القدر
المشترك في خطاب القرآن مع الناس ، بما فيهم المشركين ، هو توحيد
الربوبية والأدلة العقلية والفطرية عليه . على هذا ، فإن البيان لا بد أن
تسبقه مقدمة مشتركة ، ثم إن هذه المقدمة تختلف بحسب المدعو أو المبين له ؛
فقد تكون عقلية محض وقد تكون شرعية محض وقد تكون بينهما ، ولهذا
نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن
يكذب الله ورسوله^(٢) ؟

(١) المنهاج : ٥٧٦/٨ .

(٢) رواه البخاري تعليقاً في العلم : ٤٩ .

قال شيخ الإسلام ^(١) : وبيان الرسول على وجهين : تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها « يعني المطالب الدينية » ، والقرآن علّم من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية .

وتارة يخبر بها خبراً مجرداً لما قد أقامه من الآيات البينات والدلائل اليقينية على أنه رسول الله المبلغ عن الله ، وأنه لا يقول عليه إلا الحق وأن الله شهد له بذلك ، وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق وصدوق فيما بلغه منه .

والأدلة التي نعلم بها أنه رسول الله كثيرة متنوعة ، وهي أدلة عقلية نعلم صحتها بالعقل . وهي أيضاً شرعية سمعية ؛ لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها ، وجميع طوائف النظائر متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية ، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية وفي كتب التفسير ، وعامة النظائر أيضاً يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجردة في المطالب الدينية ، فإنه إذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به . أ.هـ .

ثم بين شيخ الإسلام أن أحسن الأدلة العقلية هي التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول ﷺ .

ثم بين أن الأنبياء والرسل إنما بعثوا ببيان وتعريف الدين بأدلتها العقلية والخبرية ، وأنهم أعلم الناس بذلك وأولاهم بالحق ، وأن من جرب ما يقولونه ويقول غيرهم وجد الصواب معهم والخطأ مع مخالفينهم ، واستشهد بقول الرازي : « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً » ، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن ؛ اقرأ في الإثبات ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ ^(٢) ، ﴿ الرحمن على العرش

(١) المجموع : ١٣ / ١٣٦ .

(٢) سورة فاطر : ١٠ .

استوى ﴿^(١)﴾ ، واقرأ في النفي: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ﴿^(٢)﴾ ، ولا يحيطون به علماً ﴿^(٣)﴾ ، قال (الرازي) : ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي « . أ.هـ .

ثم قال شيخ الإسلام: وأيضاً فمن اعتبر ما عند طوائف الذين لم يعتصموا بتعليم الأنبياء وإرشادهم وإخبارهم ، وجدهم كلهم حائرين ضالين شاكين مرتابين ، أو جاهلين جهلاً مركباً ؛ فهم لا يخرجون عن المثليين اللذين في القرآن : ﴿ والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب ، أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ﴾ ﴿^(٤)﴾ . أ.هـ .

٤- البيان بالقول والفعل :

عقد الشاطبي في الموافقات فصلاً في البيان والإجمال ، ذكر في المسألة الأولى منه أن النبي ﷺ كان مبيناً بقوله وفعله وإقراره فقال ﴿^(٥)﴾ : فكان يبين بقوله عليه الصلاة والسلام كما قال في حديث الطلاق: (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها نساء) وقال لعائشة حين سألته عن قول الله تعالى: ﴿ فسوف يحاسب حساباً يسيراً ﴾ ﴿^(٦)﴾ : (إنما ذلك العرض) ، وقال لمن سأل عن قوله : (آية المنافق ثلاث) : (إنما عنت بذلك كذا وكذا) ، وهو لا يحصى كثرة .

(١) سورة طه: ٥ .

(٢) سورة الشورى: ١١ .

(٣) سورة طه: ١١٠ .

(٤) سورة النور: ٣٩ - ٤٠ .

(٥) ١٧٥/٣ .

(٦) سورة الانشقاق: ٨ .

وكان أيضاً يبين بفعله : (ألا أخبرته أنني أفعل كذا وكذا) ، وقال تعالى : ﴿ زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج ﴾^(١) ، وبين لهم كيفية الصلاة والحج بفعله ، وقال عند ذلك : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، و(خذوا عني مناسككم) إلى غير ذلك .

وكان إقراره تبياناً أيضاً إذا علم بالفعل ولم ينكره مع القدرة على إنكاره لو كان باطلاً أو حراماً ، حسبما قرره الأصوليون في مسألة مجزئ المدلجي وغيره . أ. هـ .

ثم بين أن اجتماع البيانين : القولي والفعلي ، هو غاية البيان ، ثم فصل في الفرق بين البيانين أيهما أبلغ ؟ وبين بدقة بالغة أن لكلا البيانين وجهها يكون فيه أبلغ من الآخر ، فقال^(٢) : فالفعل بالغ من جهة بيان الكيفيات المعينة المخصوصة التي لا يبلغها البيان القولي ، ولذلك بين عليه الصلاة والسلام الصلاة بفعله لأتمه كما فعل به جبريل حين صلى به . وكما بين الحج كذلك ، والطهارة كذلك ، وإن جاء فيها بيان بالقول ؛ فإنه إذا عرض نص الطهارة في القرآن على عين ما تلقي بالفعل من رسول الله عليه الصلاة والسلام ، كان المدرك بالحس من الفعل فوق المدرك بالعقل من النص لا محالة ، مع أنه إنما بعث ليعين للناس ما نزل إليهم . أ. هـ .

ثم علل الشاطبي ذلك بأنه يندر تحقيق فعل موصوف بالقول فقط وليس له مثال في الواقع بشكل ليس فيه خلل من وجه عن الشكل الحقيقي المطلوب ، فقال : يبعد في العادة أن يوجد قول لم يوجد لمعناه المركب نظير في الأفعال المعتادة المحسوسة ، بحيث إذا فعل الفعل على مقتضى ما فهم من القول كان هو المقصود من غير زيادة ولا نقصان ولا إخلال . أ. هـ .

ثم بين الوجه الذي يكون فيه القول أبلغ من الفعل ، وهو أنه يصلح لبيان

(١) سورة الأحزاب : ٣٧ .

(٢) ١٧٧/٣ .

العموم والخصوص وأنواع الأحكام في الأحوال والأزمان والأشخاص ، بخلاف الفعل الذي لا يصلح لذلك ، حيث إنه مقصور على فاعله وزمانه وحالته ، لا يتعدى محله البتة ، فقال: وذلك أن القول بيان للعموم والخصوص في الأحوال والأزمان والأشخاص ، فإن القول ذو صيغ تقتضي هذه الأمور وما كان نحوها بخلاف الفعل ؛ فإنه مقصور على فاعله وعلى زمانه وعلى حالته وليس له تعد عن محله البتة . فلو تركنا والفعل الذي فعله النبي ﷺ مثلاً ، لم يحصل لنا منه غير العلم بأنه فعله في هذا الوقت المعين وعلى هذه الحالة المعينة ، فيبقى علينا النظر هل ينسحب طلب هذا الفعل منه في كل حالة ، أو في هذه الحالة ؟ أو يختص بهذا الزمان ، أو هو عام في جميع الأزمنة ؟ أو يختص به وحده أو يكون حكم أمته حكمه ؟ ثم بعد النظر في هذا يتصدى نظر آخر في حكم هذا الفعل الذي فعله ، من أي نوع هو من الأحكام الشرعية ؟ (أي أحكام التكليف الخمسة : الوجوب والاستحباب والتحريم والكره والإباحة) وجميع ذلك وما كان مثله لا يتبين من نفس الفعل ؛ فهو من هذا الوجه قاصر عن غاية البيان ، فلم يصح إقامة الفعل مقام القول من كل وجه ، وهذا بين بأدنى تأمل ، ولأجل ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(١) ، وقال حين بين بفعله العبادات : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، و(خذوا عني مناسككم) ونحو ذلك ؛ ليستمر البيان إلى أقصاه .

ثم قال الشاطبي: وإذا ثبت هذا لم يصح إطلاق القول بالترجيح بين البيانين، فلا يقال أيهما أبلغ في البيان ؛ القول أم الفعل ؟ إذ لا يصدقان على محل واحد إلا في الفعل البسيط المعتاد مثله أن اتفق فيقوم أحدهما مقام الآخر . وهناك يقال أيهما أبلغ ؟ أو أيهما أولى ؟ كمسألة الغسل من التقاء الختانين مثلاً ، فإنه بين من جهة الفعل ومن جهة القول عند من جعل هذه المسألة من ذلك .

(١) سورة الأحزاب: ٢١ .

ثم قال : أما حكم الغسل : من وجوب ، أو ندب ، أو تأسي الأمة به فيه فيختص بالقول . أ.هـ .

٥- البيان بالكتابة :

من وسائل البيان المهمة عندما يعز البيان القولي أو الفعلي لأي سبب كان هو الكتابة . وقد فعل رسول الله ﷺ ذلك مع هرقل والمقوقس والنجاشي وكسرى والمنذر بن ساوى والهرمزان عامل كسرى وغيرهم ، لدعوتهم إلى الإسلام .

وكذلك بالنسبة لبيان الأحكام الشرعية للمسلمين ، فقد كتب رسول الله ﷺ إلى أبي بكر الصديق كتاباً في بيان الزكاة (البخاري : كتاب الزكاة : ٣٨ ، وأبو داود : ١٥٦٧ ، من طريق ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين ، ووقع عند أبي داود قول حماد بن سلمة : أخذت من ثمامة بن عبدالله بن أنس كتاباً زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه ختم رسول الله ﷺ) . وكتب رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب كتاباً في الديات (الموطأ كتاب العقول ١ ، والنسائي في الديات رقم : ٤٨٥٠ وما بعده ، والروايات وإن اختلفت فإنها تؤكد أصل الحديث في الكتاب) وغير ذلك من الأحاديث .

وفي عصرنا الحاضر فإن البيان في الكتابة له شأن عظيم في دعوة الخلق إلى الحق ، بل في كل دعوة ، حيث إن نمط الحياة العصرية والارتباطات المعقدة للإنسان المعاصر تعيق سماع كثير من الناس للدعاة أو ملاحظة أفعالهم بما يحصل به الفهم ، بخلاف ما يدرك من قراءة الكتب ، حيث لا يحصل باقتنائها وقراءتها حرج ؛ لا في وقت ولا في مكان وغير ذلك .

ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عبر أجهزة الاتصالات الحديثة .

الفصل الثاني : وجوب البيان

١- وجوب بيان الشريعة :

إن من رحمة الله تعالى على عباده أن أرسل الرسل ، وبعث الأنبياء مبشرين ومنذرين ، ومبينين لعباد الله حق الله تعالى عليهم في عبادته وحده لا شريك له ، وأيدهم بالبينات والحجج بما أنزل من الكتب والمعجزات . ومن رحمة الله أنه أعان العباد على قبول دعوة رسله بما جعل فيهم من فطرة التوحيد التي فطر الناس عليها ؛ ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾^(١) . وأعانهم كذلك بأن جعلهم يعقلون ما يسمعون بالعقل الذي هو شرط التكليف . ومن رحمته تعالى أنه لا يعذب من لم يبلغه البيان ؛ ﴿ وما كنا معذيين حتى نبعث رسولاً ﴾^(٢) ، حيث جعل البيان حجة الله على خلقه . ثم إن الله جعل المعرفة والعلم بدينه الكريم الأصل في العبادة ؛ ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك ﴾^(٣) . وطلب من عباده بمن فيهم الرسل العلم بما يعينهم ويقويهم ويزيدهم معرفة بعبادة الله ؛ ﴿ وقل رب زدني علماً ﴾^(٤) . وجعل العلم عند البشر درجات متفاوتة بعضها فوق بعض ؛ ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾^(٥) . وجعل كل هذه الدرجات مجتمعة جزءاً قليلاً من العلم ؛ ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾^(٦) .

ولكن الله تعالى جعل من هذا القليل حجته على خلقه ، وأوجب بيان هذه الحجة رحمة بعباده وابتلاء حيث قال تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين

(١) سورة الروم : ٣٠ .

(٢) سورة الإسراء : ١٥ .

(٣) سورة محمد : ١٩ .

(٤) سورة طه : ١١٤ .

(٥) سورة يوسف : ٧٦ .

(٦) سورة الإسراء : ٨٥ .

للناس ما نزل إليهم ﴿١﴾ .

﴿ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه ﴾ ﴿٢﴾ .

﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ ﴿٣﴾ .

﴿ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾ ﴿٤﴾ .

﴿ وما على الرسول إلا البلاغ المبين ﴾ ﴿٥﴾ .

﴿ فهل على الرسل إلا البلاغ المبين ﴾ ﴿٦﴾ .

﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين ﴾ ﴿٧﴾ .

﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ ﴿٨﴾ .

﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ ﴿٩﴾ .

﴿ وقال يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم ﴾ ﴿١٠﴾ .

(١) سورة النحل: ٤٤ .

(٢) سورة آل عمران: ١٨٧ .

(٣) سورة المائدة: ٦٧ .

(٤) سورة البقرة: ١٥٩ .

(٥) سورة النور: ٥٤ .

(٦) سورة النحل: ٣٥ .

(٧) سورة يوسف: ١٠٨ .

(٨) سورة إبراهيم: ٤ .

(٩) سورة آل عمران: ١٠٤ .

(١٠) سورة الأعراف: ٧٩ .

﴿ أبلغكم رسالات ربي وأنا لكم ناصح أمين ﴾^(١) .

وهذه طائفة من أحاديث رسول الله ﷺ في ذلك :

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (نضر الله امرأاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من سامع)^(٢) .

عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : (بلغوا عني ولو آية)^(٣) .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار)^(٤) .

عن جرير بن عبدالله قال : (أتيت النبي ﷺ ، قلت : أبايعك على الإسلام ، فشرط علي النصح لكل مسلم فبايعته على هذا)^(٥) .

عن تميم الداري ، أن النبي ﷺ قال : الدين النصحية قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)^(٦) .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص من أجورهم شيئاً ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص من آثامهم شيئاً)^(٧) .

(١) سورة الأعراف : ٦٨ .

(٢) رواه أبو داود والترمذي وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ص : ٤٠ .

(٣) رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم : ٢٨٣٧ .

(٤) رواه أبو داود والترمذي وحسنه . وصححه الألباني في صحيح الترغيب ، ص : ٥٢ .

(٥) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب : ٤٢ .

(٦) رواه مسلم في كتاب الإيمان حديث رقم : ٩٥ .

(٧) رواه أحمد ومسلم والأربعة .

٢- لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة :

لا شك في أن من يدعو إلى الإسلام يقصد بدعوته هداية المدعو إلى الإيمان الشرعي ، بحيث يفعل ما أوجبه عليه هذا الإيمان ؛ سواء أكان هذا الفعل قلبياً أم قولياً أم عملياً . ومباشرة الفعل تستلزم قبلها حصول العلم البين الذي دونه لا يتحقق الفعل على الوجه المطلوب ، وبالتالي لا تتم مهمة الدعوة ، ولا يتحقق مقصودها ، إلا بعدم تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه .

ولا يقال هنا إن هذا يوجب بيان الشريعة جملة واحدة ، فإن هذا باطل ، بل الحاجة هنا تتعلق بأركان الإسلام وأصوله ابتداء ، ثم بفروعه على الوجوه المذكورة في هذا المبحث .

وقد بين علماء الإسلام هذه القاعدة وتفاصيلها المتعلقة بالأحكام الشرعية على وجه العموم .

قال الشوكاني في الإرشاد ^(١) : قال ابن السمعاني لا خلاف في امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل ، ولا خلاف في جوازه إلى وقت الفعل ، لأن المكلف قد يؤخر النظر وقد يخطئ إذا نظر . أ. هـ .

وكذلك اللفظ العام ، الذي يتناول جميع أفرادها ، إذا أريد به عند الخطاب فرد من أفرادها فإنه يكون بمثابة المجمع ويجوز تأخير بيانه من وقت الخطاب إلى وقت الحاجة . وأما العام دون القيد المذكور فلا يجوز تخصيصه إلا بدليل ؛ سواء في وقت الخطاب أو في وقت الحاجة ، وهذا التخصيص هو نوع من النسخ كما هو مفصل عند أهل العلم .

قال شيخ الإسلام ^(٢) : واللفظ العام إذا أريد به الخاص ، فلا بد من نصب

(١) ص : ٢٩٤ .

(٢) ٢٧١/٢٠ .

دليل يدل على التخصيص ؛ إما مقترن بالخطاب عند من لا يجوز تأخير البيان (يعني وقت الخطاب) ، وإما موسع في تأخيره إلى حين الحاجة عند الجمهور . أ. ه .

وقد اختار شيخ الإسلام أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه في مواضع منها^(١) .

واختار أنه يجوز تأخير بيان اللفظ العام الذي يراد به فرد من أفراده عن وقت الخطاب ، لكن بعد البحث عن دليل التخصيص ، كما ذكر ذلك في المجموع^(٢) .

ورد على من زعم أن الظاهر الذي لم يقصد به ما يدل عليه ظاهره أنه قد يؤخر بيانه فقال^(٣) : فإن الذين قالوا : الظاهر الذي لم يرد به ما يدل عليه ظاهره قد يؤخر بيانه ، احتجوا بقوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تدبحوا بقرة ﴾^(٤) .

وادعوا أنها كانت معينة وآخر بيان التعيين ، وهذا خلاف ما استفاد من السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أنهم أمروا ببقرة مطلقة ؛ فلو أخذوا بقرة من البقر فذبحوها أجزأ عنهم ، ولكن شددوا ، فشدد الله عليهم . والآية نكرة في سياق الإثبات ، فهي مطلقة . والقرآن يدل سياقه على أن الله ذمهم على السؤال بـ « ما هي » ولو كان المأمور به معيناً لما كانوا ملومين ، ثم إن مثل هذا لم يقع قط في أمر الله ورسوله أن يأمر عباده بشيء معين ويبيهم عليهم مرة بعد مرة ، ولا يذكره بصفات تختص به ابتداء . واحتجوا بأن الله أخر بيان لفظ الصلاة والزكاة والحج ، وأن هذه الألفاظ

(١) المجموع : ٣٦٩/٢٠ ، ٥٥٩/٢١ .

(٢) المجموع : ٣٦٣/٤ - ٣٦٤ .

(٣) ١٠٤/٧ - ١٠٥ .

(٤) البقرة : ٦٧ .

لها معان في اللغة بخلاف الشرع ، وهذا غلط ؛ فإن الله أمرهم بالصلاة بعد أن عرفوا المأمور به ، وكذلك الصيام ، وكذلك الحج ، ولم يؤخر الله قط بيان شيء من هذه المأمورات .

ثم قال: وأيضاً ، فقد بينا في غير هذا الموضع أن الله ورسوله لم يدع شيئاً من القرآن والحديث إلا بين معناه للمخاطبين ، ولم يحوجهم إلى شيء آخر . ١. هـ .

٣- الأحكام التي تحتاج إليها الأمة لا بد من بيانها بياناً عاماً:

قال رسول الله ﷺ : (قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك) ^(١).

وقال ﷺ : (ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد عن النار إلا وبين لكم) ^(٢).

ذلك أن الرسالة الربانية لا تحقق مقصدها إلا بذلك البيان والإظهار . ولا شك في أن رسول الله ﷺ قد بلغ الرسالة ، ونصح الأمة ، وأشهد الله على ذلك في حجة الوداع ، ثم إن الأمة حملت الدين ونقلته كما حفظته ؛ كما قال ﷺ : (يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله) ^(٣) ، وقال : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك) ^(٤).

(١) رواه أحمد: ١٢٦/٤ ، وابن ماجه: ٤٣ ، عن العرياض ، وصححه الألباني في الصحيحة: ٩٣٦ .

(٢) رواه الطبراني في الكبير ، وصححه الألباني في الصحيحة رقم: ١٨٠٣ .

(٣) جمع طرقه وحسنه سليم الهلالي في رسالة لم تطبع بعد .

(٤) رواه مسلم رقم: ١٩٢٠ عن ثوبان .

من هذا يعلم شيثان :

الأول: هو وجوب تبليغ الدين أداء للأمانة.

والثاني: أن ما لم تنقله الأمة من الدين ولم تدل عليه أصوله فإنه ليس من الدين .

قال شيخ الإسلام^(١): إن الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً ، ولا بد أن تنقلها الأمة ، فإذا انتفى هذا علم أن هذا ليس من دينه ، وهذا كما يعلم أنه لم يفرض صيام شهر غير رمضان ، ولا حج بيت غير البيت الحرام ، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس ، ولم يوجب الغسل في مباشرة المرأة بلا إنزال ، وأوجب الوضوء من الفرع العظيم وإن كان فيه مظنة خروج الخارج .أ.هـ .

٣- ١- ما تعم به البلوى ينبغي أن يبين:

ثم قال^(٢): وإذا كانت الأحكام التي تعم بها البلوى لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً ، ولا بد أن تنقل الأمة ذلك ، فمعلوم أن الكحل ونحوه (بالنسبة للصائم) مما تعم به البلوى ، كما تعم بالدهن والاعتسال والبخور والطيب ، فلو كان هذا مما يفطر لبينه النبي ﷺ كما بين الإفطار بغيره ؛ فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن . والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ وينعقد أجساماً ، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله ويتقوى به الإنسان ، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة . فلما لم يمه الصائم عن ذلك دل على جواز تطيبه وتبخيره وادمانه ، وكذلك اكتحاله .

وقد كان المسلمون في عهده ﷺ يجرح أحدهم ؛ إما في الجهاد أو في

(١) ٢٣٦/٢٥ .

(٢) ٢٤١/٢٥ .

غيره من مأمومة أو جائفة ، فلو كان هذا يفطر لبين لهم ذلك ، فلما لم ينه عن ذلك علم أنه لم يجعله مفطراً . أ.هـ .

يؤكد شيخ الإسلام أن البيان أصل في التشريع ويستدل على ذلك استدلالاً عكسياً حيث يكون عدم البيان دليل على عدم التشريع ، ثم يؤكد بدعية التشريع إذا كان المقتضى أو العلة لهذا التشريع المزعوم موجوداً في زمن النبي ﷺ ولم يشرعه ، فإن ذلك دليل على بطلان وسقوط هذا المقتضى بعده ومن ثم بطلان التشريع . وقد قعد شيخ الإسلام هذه القاعدة وذكرها في مواضع عدة من كتبه . ومن المعلوم أن هذا يختلف عن القياس الصحيح ، حيث إنه يعتمد على النص الشرعي وعلته الصحيحة من جهة ، وعلى عدم وجود المقتضى أو الحاجة إلى التشريع للأمر المراد قياسه في زمن النبي ﷺ من جهة أخرى . وهذا الباب يختلف أيضاً عن باب المعاملات التي يكون الأصل فيها الحل إلا ما عارض المحرمات منها ، وهي معلومة محدودة ، حيث تتعلق بالربا والغرر والظلم ونحو ذلك .

٤- التدرج في البيان وأن الدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه :

قال الله تعالى: ﴿ وقرآن فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً ﴾ ^(١) .

قال تعالى: ﴿ وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً ﴾ ^(٢) .

إن التدرج في البيان إنما يقصد به تهيئة النفس لقبول ما لو عرض عليها جملة واحدة لردته أو ثقل عليها ، فهو من الله تعالى رحمة بعباده ، إذ هو خالق النفس وهو أعلم بها منها ، فلم يكلفها إلا وسعها ، وهو يحب لها

(١) سورة الإسراء: ١٠٦ .

(٢) سورة الفرقان: ٣٢ .

الدين والإيمان ويسر لها ذلك ، ويكره لها الكفر والفسوق والعصيان ويحذرهما من ذلك .

ومن المعلوم أن الله تعالى بعث جميع الرسل ببيان الإيمان بالله وحده لا شريك له أول كل شيء ، دون لوازم ذلك على وجه التفصيل . فقد مكث رسول الله ﷺ في مكة يدعو إلى التوحيد - دون غيره من تفاصيل الشريعة التي هي من لوازمه كتفاصيل العبادات - ثلاث عشرة سنة ، ليثبت الإيمان والتوحيد في النفوس من جهة ، وتنهياً لقبول تكاليف الشريعة من جهة أخرى .

فالصلاة أول ما فرضت ركعتان ؛ كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر)^(١) ، وكذلك الصوم ، فإن أول ما فرض يوم عاشوراء ، ثم نسخ بعد أن فرض رمضان ؛ كما في حديث عائشة أيضاً قالت: (كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء ، فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر)^(٢) .

وكذلك الخمر ، حصل التدرج في تحريمها ، حيث بين الله تعالى رجحان ضررها على نفعها ، ثم تحريم تناولها عند الصلاة ، ثم تحريمها مطلقاً . وغير ذلك من الأحكام الشرعية .

قال شيخ الإسلام^(٣) : والدين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل ، والأعمال الظاهرة هي الفروع ، وهي كمال الإيمان ..

(١) البخاري ، كتاب الصلاة: ١ ، ومسلم مسافرين: ١ .

(٢) البخاري الصوم: ٦٩ ، وفي الباب عند البخاري عن ابن عباس وسلمة بن الأكوع ، وعند مسلم في الصيام عن سلمة بن الأكوع رقم: ١١٣٥ ، وعن الربيع بنت معوذ رقم: ١١٣٦ .

(٣) ٣٥٥/١٠ .

فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه ، كما أنزل الله بمكة أصوله : من التوحيد ، والأمثال التي هي المقاييس العقلية ، والقصص ، والوعد والوعيد ، ثم أنزل بالمدينة - لما صار له قوة - فروعه الظاهرة : من الجمعة ، والجماعة ، والأذان ، والإقامة ، والجهاد ، والصيام ، وتحريم الخمر والزنى والميسر ، وغير ذلك من واجباته ومحرماته .

فأصوله تمد فروعه وتثبتها ، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها ، فإذا وقع فيه نقص ظاهر فإنما يقع ابتداء من جهة فروعه ، ولهذا قال ﷺ : (أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة) وروي عنه أنه قال : (أول ما يرفع الحكم بالأمانة و« الحكم » هو عمل الأمراء وولاية الأمور ، كما قال تعالى : ﴿ إِن الله يَأمرُكُم أَن تَوَدُوا الأمانات إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ ^(١) . وأما الصلاة : فهي أول فرض ، وهي من أصول الدين والإيمان ، مقرونة بالشهادتين ، فلا تذهب إلا في الآخر ، كما قال ﷺ : (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء) « فأخبر » أن عودته كبده . أ. هـ .

(١) سورة النساء : ٥٨ .

الفصل الثالث : مقاصد البيان

١- الهدى والضلال لا يكون إلا بعد البيان :

قال تعالى : ﴿ وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم ﴾^(١)
وقال تعالى : ﴿ وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم ﴾^(٢).

وقال تعالى : ﴿ ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً أن اعبدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون ﴾^(٣).

وقد سمى الله تعالى القرآن فرقاناً لأنه يفرق بين الحق والباطل . ثم إن الله تعالى ابتلى الإنسان بالسمع والبصر ، لما يكون بعد البلاغ من حصول الفهم ثم اختيار سبيل الهدى أو سبيل الضلال ، فقال تعالى : ﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً ﴾^(٤).

ولهذا قال تعالى : ﴿ وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا ﴾^(٥) . فلا يحكم على أعيان الناس بكفر أو فسوق أو نحو ذلك ، بمجرد عمل الكفر أو الفسوق ، إلا بعد إقامة الحجة على الوجه الشرعي ، ثم انتفاء موانع تلك الأحكام . قال شيخ الإسلام^(٦) : الهدى والضلال إنما يكون بعد البيان ؛ كما قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل

(١) سورة الشورى : ١٤ .

(٢) سورة آل عمران : ١٩ .

(٣) سورة النمل : ٤٥ .

(٤) سورة الإنسان : ٢ .

(٥) سورة الإسراء : ١٥ .

(٦) ٥٧٩/١٠ .

الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم ﴿١﴾ وقال: ﴿ وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ ﴿٢﴾ .

١- ١ - المشرك معذور إذا لم تقم عليه الحجة بالبيان:

قال شيخ الإسلام بعد كلامه على ثواب من فعل المنهي عنه - لوصفه - جاهلاً - مما جنسه مشروع ﴿٣﴾ : بخلاف ما لم يشرع جنسه مثل الشرك ، فإن هذا لا ثواب فيه ، وإن كان الله لا يعاقب صاحبه إلا بعد بلوغ الرسالة ، كما قال تعالى: ﴿ وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا ﴾ ﴿٤﴾ ، لكنه وإن كان لا يعذب فإن هذا لا يثاب عليه .

ثم قال : وهذا لا يكون مجتهداً ، لأن المجتهد لا بد أن يتبع دليلاً شرعياً ، وهذا لا يكون عليه دليل شرعي ، لكن قد يفعله باجتهاد مثله (يعني من العوام الذين لا يجتهدون إلا بالتقليد) وهو تقليده لمن فعل ذلك من الشيوخ والعلماء . والذين فعلوا ذلك قد فعلوه لأنهم رأوه ينفع أو لحديث كذب سمعوه ؛ فهؤلاء إذا لم تقم عليهم الحجة لا يعذبون . وأما الثواب فإنه قد يكون ثوابهم أنهم أرجح من أهل جنسهم ، وأما الثواب بالتقرب إلى الله فلا يكون بمثل هذه الأعمال . أ.هـ .

١- ٢ - عدم الإلزام والعقاب في الدنيا إلا بعد البيان:

وقال ﴿٥﴾ : إذا تنازع بعض المسلمين في شيء من مسائل الدين - ولو كان المنازع من آحاد طلبة العلم - لم يكن لولاة الأمور أن يلزموه باتباع حكم

(١) سورة إبراهيم: ٤ .

(٢) سورة التوبة: ١١٥ .

(٣) المجموع: ٣٢/٢٠ - ٣٣ .

(٤) سورة الإسراء: ١٥ .

(٥) ٣٧٨/٣٥ .

حاكم ، بل عليهم أن يبينوا له الحق كما يبين الحق للجاهل المتعلم ، فإن تبين له الحق الذي بعث الله به رسوله وظهر وعانده بعد هذا استحق العقاب. أ. هـ .

وقال ^(١) : وليس لأحد أن يحكم على عالم بإجماع المسلمين ، بل يبين له أنه قد أخطأ ، فإن بين له بالأدلة الشرعية التي يجب قبولها أنه قد أخطأ وظهر خطؤه للناس ، ولم يرجع ، بل أصر على إظهار ما يخالف الكتاب والسنة ، والدعاء إلى ذلك ، وجب أن يمنع من ذلك ويعاقب إن لم يمتنع ، وأما إذا لم يبين له ذلك بالأدلة الشرعية لم تجز عقوبته باتفاق المسلمين. أ. هـ .

٢- ضوابط العذر بالجهل ، وإن عدم حصول البيان للمكلف - وإن كان عذراً - فإنه لا يجوز بقاؤه :

إن الجهل من العوارض التي اعتبرها الشرع عذراً في الانتقال من الأحكام الراتبة إلى الأحكام العارضة ، شأنه في ذلك شأن بقية العوارض الطارئة على المكلف ؛ كالإكراه ، والضرورة ، وغير ذلك مما هو معروف عند العلماء . ومن المعلوم أن هذه العوارض غير مطلوبة شرعاً ، ولكنها واقعة قدراً ، ولا يجوز للمكلف أن يقصدها ، بل إذا أمكنه رفعها وجب عليه ذلك ، كما قال تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ ^(٢) .

والجهل لا يجوز أن يتعمده المرء ، بل الأصل أن يقصد العلم ، لما جعل الله للإنسان من آلة العقل والسمع والبصر؛ كما في قوله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة

(١) ٣٨٢/٣٥ .

(٢) سورة البقرة: ١٧٣ .

(٣) سورة النحل: ٧٨ .

أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً ﴿١﴾ .

ومتى تعمد المرء البقاء على الجهل مع إمكان العلم انتقل إلى حال المعرض والعياذ بالله تعالى . وكذلك بالنسبة للمسلم الذي من الله عليه بشيء من العلم ، لا يجوز له أن يحجم عما يراه من الجهل ، بل هو مأمور بالدعوة والبيان . كما لا يجوز له أن يظن أن بقاء الجاهل على جهله هو رحمة له لأنه معذور ، فإن هذا خلاف مقاصد الشريعة وأحكامها من وجه ، ثم إن الرحمة والراحة والسعادة والأمن والأمان لجميع البشر إنما يكون ذلك كله بالدين ومعرفته ؛ كما قال تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ ^(٣) . وإذا فرض أن من المدعويين من يتضرر بسبب دعوته ، ثم إعراضه فاستحقاقه للعذاب ، فإن دفع هذا الضرر عن هذا البعض المعرض يستلزم أعظم الضرر للأمة جميعاً ، بتعطيل البيان والدعوة التي جعله الله مهمة الرسل والأنبياء وأتباعهم إلى قيام الساعة .

قال شيخ الإسلام ^(٤) : إن بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من لحوق العقاب ، فإن العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه ، بل المطلوب زواله بحسب الإمكان . ولولا هذا لما وجب بيان العلم ، ولكان ترك الناس مع جهلهم خيراً لهم ، ولكان ترك دلائل المسائل المشبهة خيراً من بيانها . ثم قال : إن بيان الحكم والوعيد سبب لثبات المجتنب على اجتنابه ولولا ذلك لانتشر العمل بها . أ. هـ .

ثم تكلم عن بعض ضوابط العذر بالجهل فقال : إن هذا العذر لا يكون

(١) سورة الإنسان : ٢ .

(٢) سورة الأنبياء : ١٠٧ .

(٣) سورة النحل : ٨٩ .

(٤) المجموع : ٢٧٩/٢٠ .

عذراً إلا مع العجز عن إزالته ؛ وإلا: فمتى أمكن الإنسان معرفة الحق فقصر فيها لم يكن معذوراً .

ثم تكلم عن ضوابط الاجتهاد في ارتكاب المحرم فقال: قد يكون في الناس من يفعله غير مجتهد اجتهاداً يبيحه ، ولا مقلداً تقليداً يبيحه . فهذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع الخاص ، فيتعرض للوعيد ويلحقه ، إلا أن يقوم فيه مانع آخر من توبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك ، ثم هذا مضطرب قد يحسب الإنسان أن اجتهاده أو تقليده مبيح له أن يفعل ، ويكون مصيباً في ذلك تارة ومخطئاً أخرى ، لكن متى تحرى الحق ولم يصد عنه اتباع الهوى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها .أ.هـ .

٣- الرد على أهل البدع إذا لم يقصد به بيان الحق وهدى الخلق لم يكن عملاً صالحاً :

إن العلم بأن المقصود من البيان والدعوة هو هداية الخلق هو معلوم من الدين بالضرورة . ثم إن مقاصد الشريعة نصبت لها وسائل لتحقيقها . وإن هذه الوسائل غير مقصودة لذاتها ، بل هي مقصودة لغيرها ؛ فهي حتى للمقصد الواحد ، متنوعة من جهة ، ومتفاوتة من جهة ثانية ، ثم إنها منضبطة بضوابط شرعية من جهة ثالثة ، ومحكومة بالمقصد من جهة رابعة وبالتالي فلا يباشر بتلك الوسائل إلا مقترنة باستحضار المقاصد والضوابط ، فهي لا تستقل بنفسها البتة ، فإن تمت مباشرتها مستقلة لم تكن مما أمر الله ولم تكن من الأعمال الصالحة . فإن أصبحت هي المقصودة لذاتها كانت ظلماً ، لأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه . فإن اقترن بها ما يشينها من تعصب أو مقصد دنيوي لم تنصب له كانت فساداً .

والدعوة إلى الله تعالى وبيان دينه من أعظم الوسائل لأعظم المقاصد ، وبالتالي فالحفاظ عليها وعلى مقصدها الذي هو هداية الخلق من أعظم الطاعات لله تعالى .

وبيان الحق لأهل البدع لا يخرج عن ذلك ، فإن مقصد الدعوة في أهل البدع والضلال أولى منها في أهل الحق وأعظم أجراً عند الله تعالى ، ولذلك قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حين أعطاه الراية يوم خيبر : (انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم . فوالله لئن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن تكون لك حمر النعم)^(١) .

قال شيخ الإسلام^(٢) : الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم إن لم يقصد فيه بيان الحق وهدى الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم ، لم يكن عمله صالحاً . وإذا غلظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد ، كما في نصوص الوعيد وغيرها . وقد يهجر الرجل عقوبة وتعزيراً والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله للرحمة والإحسان لا للتشفي والانتقام . أ.هـ .

ولا يفهم من كلام شيخ الإسلام أن مجرد حسن القصد يسوغ الغلظة والشدة ، بل المقصود رجحان كون تلك الغلظة والشدة مظنة الإصلاح والإصلاح لذلك الشخص بعينه ، وفي ذلك الوقت وفي تلك الحال ، إذ الأصل عدم الغلظة والشدة في الدعوة ، بل اللين والرحمة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ اذهبوا إلى فرعون إنه طغى ، فقولوا له قولاً لنا ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ﴾^(٤) . ولا يعدل عن الأصل إلا في حال معين عارض يكون فيه هذا العدول أرجح .

(١) البخاري في الجهاد: ١٤٣ ، عن سهل بن سعد .

(٢) المنهاج: ٢٣٩/٥ .

(٣) سورة طه: ٤٣ - ٤٤ .

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩ .

الفصل الرابع: البيان والشرعة

أركان البيان :

١- المبيّن وهو الشرعة .

٢- المبيّن وهو الداعي .

٣- المبيّن له وهو المدعو .

وربما أمكن إضافة ركن رابع وهو « الوسيلة » مع أنها تدخل في الركنين الأولين: الشرعة والداعي .

سأقتصر في هذا الفصل على ما يتعلق بالركن الأول ، أما الركنان الآخران فسأفرد لهما فصلاً آخر لاحقاً في غير هذا العدد بإذن الله تعالى .

ضوابط الشرعة من جهة البيان :

المقصود في هذا الباب هو ذكر القواعد والأصول الشرعية التي يمكن أن تعتبر ضوابط في حسن بيان الشرعة للمكلفين ، بحيث يتم بلاغ تفاصيل الدين بلاغاً تراعى فيه الأحوال الراتبة والعارضة والمتفاوتة للأفراد والمجتمعات ، سواء أكان هذا العارض بسبب الفرد على وجه الخصوص ، أو المكان أو الزمان ، أو غير ذلك من الأسباب .

ولا أدعي أنني قد حصرت تلك الضوابط في هذا الباب ، بل فاتني ما لم أعلمه أو أتنبه إليه ، ولكنني اجتهدت ما استطعت في اختيار أهمها مما هو بحاجة إلى بيان من جهة ، وما أغفل من كثير ممن يتصدى للعلم والدعوة في عصرنا الحاضر من جهة أخرى ، ولم أتعرض بتفصيل لما هو ظاهر معروف لا لبس فيه عند الدعاة المتبعين للكتاب والسنة ، على نهج سلف الأمة الصالح ، رضوان الله تعالى عليهم وعلى من اتبعهم إلى يوم الدين ، من مسائل التوحيد والإيمان ، ومسائل الشرك والبدع ، وغيرها مما هو مفصل في كتب أئمة السلف قديماً وحديثاً ، ولكنني ذكرت ما يتعلق بها مما

هو مناسب .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - قد اعتنى كثيراً في دعوته وفتاويه بحمل النصوص الشرعية على ما تقتضيه القواعد والأصول المتعلقة بالأحوال العارضة ، حيثما وجدت ، بخلاف كثير ممن هو على منهج السلف الصالح ولكنه اعتنى بالنصوص والأصول العامة وقصر في مراعاتها مع تلك القواعد والأصول .

وقبل الشروع في ذكر الضوابط أذكر طريقة شيخ الإسلام في عرض الأحكام الشرعية محمولة على تلك الأصول:

قال شيخ الإسلام عند كلامه على الدين المستحب^(١) : وهو مبني على أربعة أصول:

أحدها: معرفة مراتب الحق والباطل ، والحسنات والسيئات ، والخير والشر ، ليعرف خير الخيرين وشر الشرين .

الثاني: معرفة ما يجب من ذلك وما لا يجب ، وما يستحب من ذلك وما لا يستحب .

الثالث: معرفة شروط الوجوب والاستحباب من الإمكان والعجز . وأن الإمكان والعجز قد يكون مشروطاً بإمكان العلم والقدرة .

الرابع: معرفة أصناف المخاطبين وأعيانهم ، ليؤمر كل شخص بما يصلحه أو بما هو الأصلح له من طاعة الله ورسوله ، وينهى عما ينفع نهيّه عنه ، ولا يؤمر بخير يوقعه فيما هو شر من المنهي عنه مع الاستغناء عنه . أ.هـ .

(١) ٤٣٤/١٤ .

١- العلم :

١- ١ معرفة الدين وأصوله من أعظم العلوم :

قال تعالى: ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾^(١).

إن أعظم الوسائل لا تكون إلا لأعظم الغايات ، فإذا كانت الغاية من الخلق هي عبادة الله تعالى التي هي أعظم غاية ، فإن وسائل وأسباب تحقيق هذه الغاية لا تكون إلا متناسبة في الدرجة معها . وكذلك فإن العبادة ليست مجرد مطلق الإيمان ومطلق الحب ومطلق الذل ، بل هي الإيمان الشرعي والحب الشرعي والذل الشرعي . ولقد أرسل الله الرسل وأنزل الكتب إلى المشركين الذين كانوا يؤمنون بالله ويعبدونه ؛ ولكن بأهوائهم وقياساتهم الفاسدة . وقد اتفقت الأمة على أن للعبادة أصليين : ألا يعبد إلا الله ، وألا يعبد إلا بما شرع ، فلا يعبد بالأهواء أو بوجهات النظر ، ولذلك أيضاً أجمعوا على أن الأصل في العبادة التحريم . فإذا كانت العبادة منضبطة ومقيدة إلى هذا الحد ، وهي في الوقت نفسه مطلوبة من العبد كأعظم غاية ، كان لا بد لتحقيقها من معرفة أصولها وقواعدها ، ومعرفة ضوابطها وقيودها الشرعية ، ودون هذه المعرفة يكون العبد واحداً من اثنين : إما عابداً ضالاً مبتدعاً ، بصرف النظر عما قد يكون به معذوراً في نفس الأمر ، أو لا يكون له حظ يذكر في العبادة . ولهذا كان لا بد من تقرير أن العلم الشرعي هو أعظم العلوم ، وأن سائر العلوم النافعة لا بد أن تكون تابعة محكومة له دالة عليه .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام^(٢) : معرفة أصول الأشياء ومبادئها ، ومعرفة الدين وأصله وأصل ما تولد فيه من أعظم العلوم نفعاً ، فإذا لم يحط المرء علماً بحقائق الأشياء التي يحتاج إليها يبقى في قلبه حسكة .

(١) سورة الذاريات: ٥٦ .

(٢) ٣٦٨/١٠ .

١- ٢- العلم قبل العمل :

قال تعالى: ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾^(١).

إن كل عمل يعمل به الإنسان العادي يكون مسبوقاً بإرادة تسبب هذا العمل، وكل إرادة تكون مسبقة بعلم يسبب هذه الإرادة . فليس هناك عمل إلا هو مسبوق بعلم ، إن كان خيراً فخير أو كان شراً فشر . وإذا كان الكلام على الأعمال الشرعية فهي - على هذا الأساس - لكي تكون شرعية يجب أن تكون مسبقة بعلم شرعي صحيح ، ولا يمكن تصور فعل شرعي يكون متقدماً على العلم به ، ولذلك يقول شيخ الإسلام^(٢): فمن علم عملاً لم يعلم أنه مشروع فقد تذرّع إلى بدعة ، وإن كان ذلك العمل تبين له فيما بعد أنه مشروع . أ.هـ .

وفي المعنى الأول يقول^(٣): العلم قبل العمل ، والإدراك قبل الحركة ، والتصديق قبل الإسلام ، والمعرفة قبل المحبة . أ.هـ .

ويقول^(٤): والعلم قبل العمل ، والإدراك قبل الحركة ، والتصديق قبل الإسلام ، والمعرفة قبل المحبة ، وإن كانا يتلازمان ، لكن علم القلب موجب لعمله ما لم يوجد معارض راجح ، وعمله يستلزم تصديقه ، إذ لا تكون حركة إرادية ولا محبة إلا عن شعور ، لكن قد تكون الحركة والمحبة فيها فساداً إذا لم يكن الشعور والإدراك صحيحاً .

ثم قال : قال عمر بن عبدالعزيز : « من عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح » فأما العمل الصالح بالباطن والظاهر فلا يكون إلا عن علم،

(١) سورة محمد: ١٩ .

(٢) الدرر: ٢٤٤/١ .

(٣) المجموع: ١٣٢/١٩ .

(٤) المجموع: ٣٨٢/٢ .

ولهذا أمر الله ورسوله بعبادة الله والإنابة إليه وإخلاص الدين له ونحو ذلك ، فإن هذه الأسماء تنتظم العلم والعمل جميعاً : علم القلب وحاله ؛ وإن دخل في ذلك قول اللسان وعمل الجوارح أيضاً ، فإن وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول ، وهذا ظاهر . أ.هـ .

١-٣ - العمل مقيد بالعلم :

إن قاعدة أن العلم قبل العمل معروفة ظاهرة ، بل إن كل عمل في الدنيا لا بد أن يكون مسبوقاً بشيء من العلم . ولكن الأمر الذي يلتبس عند الكثير أن العمل لا بد أن يتناسب مع العلم ؛ لا من جهة القدر ، ولكن من جهة التفصيل ؛ فمن كان قليل العلم بتفاصيل الشريعة فهذا ينبغي له أن يتحدد بالقدر المعلوم ولا يفعل ما لا علم له به ؛ كما قال تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً ﴾^(١) ، على أن عليه أن يتعلم ما لم يعلم بالقدر الممكن ، وله أن يجتهد بالطاعة في هذا القدر القليل ما شاء بلا تعد لحدود الله تعالى . أما من سوغ لنفسه أن يعمل ما يشاء من التفاصيل ، على الرغم من حظه المتواضع من العلم ، فهذا يخشى عليه من الفتنة والبدعة . وأما إذا تصدى على هذا الحال للدعوة فإن الفتنة تكون أعظم . ولهذا كان من أضر الناس من المسلمين على المسلمين هم أنصاف العلماء ممن غفل عن هذا التفصيل ، وظن أن مجرد العلم يسوغ مطلق العمل . وفي هذا يستشهد شيخ الإسلام على ذلك بقول القائل^(٢) : أكثر ما يفسد الدنيا : نصف متكلم ، ونصف متفقه ، ونصف متطبب ، ونصف نحوي : هذا يفسد الأديان ، وهذا يفسد البلدان ، وهذا يفسد الأبدان ، وهذا يفسد اللسان . أ.هـ .

(١) سورة الإسراء : ٣٦ .

(٢) المجموع : ١١٩/٥ .

١-٤- النقل المصدق والنظر المحقق :

إن مجرد التوكيد على العلم الشرعي لا يكفي حتى يتم التوكيد على مداخله وأسبابه ، وذلك لكثرة الشبهات التي تحيط بالعلم ، حيث إن الشبهة لا تكون شبهة حتى تشتمل على شيء من العلم الصحيح ثم تكون هي مدخلاً إلى الجهل العظيم .

إن مدخل الشبهة لا يخلو من أمرين : إما في النقل المشوش ، أو في الفهم المتشابه . فكان لا بد من الاحتراز من ذلك بقطع مدخلها عن طريق النقل المصدق والفهم المحقق .

قال شيخ الإسلام ردأ على من ذكر أقوالاً باطلة في الأسماء والصفات^(١) : لا ريب أن للناس فيها من الأقوال أكثر مما ذكره ، والموجود بأيدي الأمة من الروايات الصادقة والكاذبة والآراء المصيبة والمخطئة لا يحصيه إلا الله . والكلام في تفسير آيات الله وصفاته وكلامه فيه من الغث والسمين ما لا يحصيه إلا رب العالمين . وإنما الشأن في الحق والعلم والدين .

وقد كتبت قديماً في بعض كتبي لبعض الأكابر : أن العلم ما قام عليه الدليل ، والنافع منه ما جاء به الرسول . فالشأن في أن نقول علماً وهو النقل المصدق والبحث المحقق ، فإن ما سوى ذلك ، وإن زخرف مثله بعض الناس ، خزف مزوق ، وإلا فباطل مطلق . أ.هـ^(٢) .

١-٥- الجهل مرجع السيئات :

كما تقدم : ندرك أن العمل الصالح لا يكون إلا بالعلم الصالح ، وأنه ليس هناك عمل صالح نتج عن جهل إلا على سبيل الاتفاق العارض ، فالأصل أن الجهل لا يأتي بالشرعيات ؛ لأن الشرع مبني على العلم ، ثم إنه ليس

(١) ٣٨٨/٦ .

(٢) وانظر أيضاً المجموع : ٦٣/١٢ .

ثمت شيء بعد الحق إلا الباطل ؛ كما قال تعالى : ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ ^(١) .

وقال ﷺ : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) . وقد بين الله تعالى أن سبب تضييع الإنسان للأمانة التي أمر الله هو الظلم والجهل ؛ كما قال تعالى : ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ﴾ ^(٢) .

ولا يقتصر الأمر على المسائل الشرعية، فإن الجهل بالنافع مما في هذه الحياة سبب للأذى والعذاب فيها، بخلاف ما في معرفته من الخير والقوة؛ كما قال تعالى : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ ^(٣) ، ولهذا أمر الله تعالى بالأخذ بالأسباب بعد معرفتها .

قال شيخ الإسلام ^(٤) : وأما السيئات فممنشؤها الجهل والظلم ، فإن أحداً لا يفعل سيئة قبيحة إلا لعدم علمه بكونها سيئة قبيحة ، أو لهواه وميل نفسه إليها ، ولا يترك حسنة واجبة إلا لعدم علمه بوجوبها أو لبغض نفسه لها .

وفي الحقيقة فالسيئات كلها ترجع إلى الجهل ، وإلا ؛ فلو كان عالماً علماً نافعاً بأن فعل هذا يضره ضرراً راجحاً لم يفعله ، فإن هذا خاصية العاقل . ولهذا إذا كان من الحسنات ما يعلم أنه يضره ضرراً راجحاً ؛ كالسقوط من مكان عال ، أو في نهر يغرقه ، أو المرور بجانب حائط مائل ، أو دخول نار متأججة ، أو رمي ماله في البحر ، ونحو ذلك، لم يفعله لعلمه بأن هذا ضرر لا منفعة فيه . ومن لم يعلم أن هذا يضره ؛ كالصبي ، والمجنون ، والساهي ، والغافل ، فقد يفعل ذلك .

(١) سورة يونس : ٣٢ .

(٢) سورة الأحزاب : ٧٢ .

(٣) سورة الملك : ١٥ .

(٤) (٤) ٢٨٧/١٤ .

ومن أقدم على ما يضره مع علمه بما فيه من الضرر عليه فلظنه أن منفعته راجحة ؛ فإما أن يجزم بضرر مرجوح ، أو يظن أن الخير راجح . فلا بد من رجحان الخير إما في الظن وإما في المظنون ، كالذي يركب البحر ويسافر الأسفار البعيدة للربح ، فإنه لو جزم بأنه يغرق أو يخسر لما سافر ، لكنه يترجح عنده السلامة والربح ، وإن كان مخطئاً في هذا الظن .

وكذلك الذنوب ، إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع لم يسرق ، وكذلك الزاني إذا جزم بأنه يرجم لم يزن ، والشارب يختلف حاله ، فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين ويديم الشرب مع ذلك ، ولهذا كان الصحيح أن عقوبة الشارب غير محدودة ، بل يجوز أن تنتهي إلى القتل إذا لم ينته إلا بذلك ، كما جاءت بذلك الأحاديث ، كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

وكذلك العقوبات ، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به الضرر الراجح لم يفعله ، بل : إما أن لا يكون جازماً بتحريمه ، أو يكون غير جازم بعقوبته ، بل يرجو العفو بحسنات أو توبة ، أو بعفو الله ، أو يغفل عن هذا كله ولا يستحضر تحريماً ولا وعيداً فيبقى غافلاً غير مستحضر للتحريم ، والغفلة من أضداد العلم .

ثم قال : فالغفلة والشهوة أصل الشر ؛ قال تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً ﴾ ^(١) ، والهوى وحده لا يستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل ، وإلا فصاحب الهوى إذا علم قطعاً أن ذلك يضره ضرراً راجحاً انصرفت نفسه عنه بالطبع . فإن الله تعالى جعل في النفس حباً لما ينفعها وبغضاً لما يضرها ، فلا تفعل ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً ، بل متى فعلته كان لضعف العقل . أ. هـ .

(١) سورة الكهف : ٢٨ .

٢- المقاصد الشرعية :

٢-١- الشريعة الحكيمة وبيان أنه ليس في الشرع على العموم فعل مأمور به ليس فيه مصلحة إلا مجرد الطاعة :

وصف الله تعالى نفسه بالحكمة في (٩٢) موضعاً في كتابه ، وكذلك وصف الكتاب الذي أنزل بالحكمة ، وجعل مهمة رسله تعليم الناس الكتاب والحكمة ؛ كما قال تعالى : ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾^(١)

إن المسلمين جميعاً يدركون حكمة الشريعة ، ولكنهم يتفاوتون في معرفة تفاصيلها ومتعلقاتها من الأحكام الشرعية . وقد بين شيخ الإسلام - كما سيأتي - أن الحكمة في الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين : حكمة في المأمور به ، وحكمة في نفس الأمر . وبين أن عامة الشريعة تشتمل اجتماع القسم الأول والثاني معاً . وأما الثاني فهو يكون في الابتلاء الذي قد يتجرد عن الحكمة في المأمور به ، لكنه يتعلق بالحكمة الناشئة من نفس الأمر ، مع ملاحظة أن هذا القسم لا يثبت بمجرد الجهل بالحكمة في المأمور به ، كما أن الأحكام الشرعية لا تعلق بمعرفة الحكمة ، ولكن يجتهد أهل العلم لمعرفة لضبط الأحكام الشرعية .

قال شيخ الإسلام^(٢) : والمقصود أن كل ما أمر الله به أمر به لحكمة ، وما نهى عنه نهى لحكمة ، وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها ، فالتعبد المحض بحيث لا يكون فيه حكمة لم يقع . نعم ، قد تكون الحكمة في المأمور به ، وقد تكون في الأمر ، وقد تكون في كليهما . فمن المأمور به ما لو فعله العبد دون الأمر حصل له منفعة ،

(١) سورة البقرة: ١٥١ .

(٢) المجموع: ١٤/١٤٤ .

كالعدل والإحسان إلى الخلق وصلة الرحم وغير ذلك ، فهذا إذا أمر به صار فيه حكمتان : حكمة في نفسه وحكمة في الأمر ، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع ، وهذا الغالب على الشريعة وما أمر الشارع به بعد أن لم يكن ، إنما كانت حكمته لما أمر به .

ثم تكلم شيخ الإسلام على الفعل الذي ليس فيه منفعة أصلاً ، إذ أمر به من باب الابتلاء والامتحان فقال : والتحقيق أن الأمر الذي هو ابتلاء وامتحان يحض عليه من غير منفعة في الفعل متى اعتقده العبد وعزم على الامتثال حصل المقصود وإن لم يفعله ، كما إبراهيم لما أمر بذبح ابنه ، وكحديث أقرع وأبرص وأعمى لما طلب منهم إعطاء ابن السبيل ، فامتنع الأبرص والأقرع فسلبا النعمة ، وأما الأعمى فبذل المطلوب فقبل له أمسك مالك ، فإنما ابتليتم ، فقد رضي عنك وسخط على صاحبيك . وهذا هو الحكمة الناشئة من نفس الأمر والنهي لا من نفس الفعل .

ثم قال : وأما فعل مأمور ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة والمؤمنون يفعلونه فهذا لا أعرفه .

قال : فإن مذهب السلف والأئمة أن الله يخلق الحكمة ويأمر لحكمة ، ومذهب السلف والأئمة أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى ذلك ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان ، وإن كان شاء وجود ذلك (الحكمة). أ.هـ .

ولشيخ الإسلام تقسيم آخر للحكمة الناشئة عن الأمر لا يخرج عما ذكرنا^(١) .

(١) انظر المجموع : ٢٠١/١٧ .

٢-٢ - المقاصد الشرعية ودرجاتها :

قال الشاطبي ^(١) : المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون ضرورية .

والثاني : أن تكون حاجية .

والثالث : أن تكون تحسينية .

قال : فأما الضرورية فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة ، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم .

ثم قال : ومجموع الضروريات خمسة وهي : حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل ، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة .أ.هـ.

ومثل الشاطبي لكل ضروري فقال : فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود ؛ كالإيمان ، والنطق بالشهادتين ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج وما أشبه ذلك .

والعادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضاً : كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكنات وما أشبه ذلك .

والمعاملات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود ، وإلى حفظ النفس والعقل أيضاً ولكن بوساطة العادات .

والجنايات ، ويجمعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترجع إلى حفظ الجميع من جانب العدم .أ.هـ .

ثم بين معنى الحاجيات فقال : وأما الحاجيات فمعناها أنها مفترق إليها من

(١) الموافقات : ٣/٢ .

حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج .

قال : ففي العبادات ؛ كالرخص المخففة بالنسبة إلى حقوق المشقة بالمرض والسفر .

وفي العادات ؛ كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات مما هو حلال مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً ومركباً وما أشبه ذلك .

وفي المعاملات ؛ كالقراض والمساقاة والسلم وإلغاء التوابع في العقد على المتبوعات كثمرة الشجر ومال العبد .

وفي الجنائيات ؛ كالحكم باللوث والتدمية والقسامة وضرب الدية على العاقلة وتضمين الصانع وما أشبه ذلك .

ثم بين معنى التحسينات فقال : وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات .

قال : ففي العبادات ؛ كإزالة النجاسة ، وبالجملية الطهارات كلها ، وستر العورة ، وأخذ الزينة ، والتقرب بنوافل الخيرات من الصدقات والقربات وأشبه ذلك .

وفي العادات ؛ كآداب الأكل والشرب ، ومجانبة المأكول النجسات والمشارب المستخبثات ، والإسراف والإقتار في المتناولات .

وفي المعاملات ؛ كالمنع من بيع النجاسات ، وفضل الماء والكلاء ، وسلب العبد منصب الشهادة والإمامة ، وسلب المرأة منصب الإمامة وإنكاح نفسها ، وطلب العتق وتوابعه من الكتابة والتدبير وما أشبهها .

وفي الجنائيات ؛ كمنع قتل الحر بالعبد ، أو قتل النساء والصبيان والرهبان في الجهاد . أ.هـ .

٢- ٣ - مقاصد الشريعة والأمة الأمية :

قال تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾^(١).

وقال : ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ﴾^(٢).

إن الإسلام هو دين العلماء والعوام ، وهو دين الحاضرين والبادين والأمين ، وهو دين الأغنياء والفقراء ، ودين الناس جميعاً مهما علوا في مراتب ذلك أو سفلوا ، يكفي أنهم يشتركون بفطرة الله وعقل الإنسان ، فهو دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾^(٣) ، وقوله ﷺ : (كل مولود يولد على الفطرة).

لقد جعل الله تعالى التوحيد أعظم ما في هذا الدين ، ودل على ذلك بالفطرة والبلاغ ، فهو يسع الأمي وغيره ، فجعل أعظم الأمور ميسرة لأبسط الناس . وكذلك في سائر الأحكام الشرعية ، راعى الأضعف من الناس ؛ فقال ﷺ لمن طلب أن يكون إمام قومه : (أنت إمامهم واقتد بأضعفهم)^(٤).

وغير ذلك كثير . ولذلك سمى الله نبيه (النبي الأمي) ، وسمى بذلك المسلمين ؛ كما قال تعالى: ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ﴾^(٥).

قال الشاطبي^(٦): التكاليف الاعتقادية والعملية مما يسع الأمي تعقلها ليسعه

(١) سورة الأنبياء: ١٠٧ .

(٢) سورة الأعراف: ١٥٨ .

(٣) سورة الروم: ٣٠ .

(٤) رواه أبو داود والنسائي ، ورواه مسلم بمعناه رقم: ٤٦٨ .

(٥) سورة الجمعة: ٢ .

(٦) الموافقات: ٥٨/٢ .

الدخول تحت حكمها . أما الاعتقادية بأن تكون من القرب للفهم والسهولة على العقل بحيث يشترك فيها الجمهور ، من كان منهم ثاقب الفهم أو بليداً ، فإنها لو كانت مما لا يدركه إلا الخواص لم تكن الشريعة عامة ، ولم تكن أمية ، وقد ثبت كونها كذلك ، فلا بد أن تكون المعاني المطلوب علمها واعتقادها سهلة المأخذ ، وأيضاً ، فلو لم تكن كذلك لزم بالنسبة إلى الجمهور تكليف ما لا يطاق ، وهو غير واقع كما هو مذكور في الأصول .

٤- الشريعة ضمن طاقة الخلق :

قال شيخ الإسلام^(١) : في كلامه على قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾^(٢) : فنفى بذلك ما توهموه من أنه يعذبهم بالخطرات التي لا يملكون دفعها وأنها داخله تحت تكليفه ، فأخبرهم أنه لا يكلفهم إلا وسعهم ، فهذا هو البيان الذي قال فيه ابن عباس وغيره : فنسخها الله عنهم بقوله : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾^(٣) .

وقد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به أمراً ونهياً فهم مطيقون له قادرون عليه ، وأنه لا يكلفهم ما لا يطيقون ، وفي ذلك رد صريح على من زعم خلاف ذلك .

ثم قال : والله أمرهم بعبادته وضمن أرزاقهم فكلفهم من الأعمال ما يسعونه ، وأعطاهم من الرزق ما يسعهم ، فتكليفهم يسعونه ، وأرزاقهم تسعهم ، فهم في الوسع في رزقه وأمره ، وسعوا أمره ووسعهم رزقه ، ففرق بين ما يسع العبد وما يسعه العبد ، وهذا هو اللائق برحمته وبره وإحسانه وحكمته وغناه ، لا قول من يقول إنه كلفهم ما لا قدرة لهم عليه البتة ولا يطيقونه ثم يعذبهم على ما لا يعملونه .

(١) ١٣٧/١٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٦ .

وتأمل قوله عز وجل ﴿إلا وسعها﴾ كيف تجد تحته أنهم في سعة ومنحة من تكاليفه ، لا في ضيق وحرَج ومشقة ، فإن الوسع يقتضي ذلك ، فافتضت الآية أن ما كلفهم به مقدور لهم من غير عسر لهم ولا ضيق ولا حرج ، بخلاف ما يقدر عليه الشخص ، فإنه قد يكون مقدوراً له ولكن فيه ضيق وحرَج عليه . وأما وسعه الذي هو منه في سعة فهو دون مدى الطاقة والمجهود ، بل لنفسه فيه مجال ومتسع ، وذلك مناف للضيق والحرَج : ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(١) ، بل : ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾^(٢) ، وقال سفيان بن عيينة في قوله : ﴿إلا وسعها﴾ إلا يسرها لا عسرها ، ولم يكلفها طاقتها ، ولو كلفها طاقتها لبلغ المجهود.أ.هـ.

٥- الأحكام الشرعية :

٥-١- معرفة الأحكام الشرعية :

عرّف العلماء الحكم الشرعي بأنه : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً^(٣) ، ثم إن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين : الأحكام التكليفية ، والأحكام الوضعية .

والأحكام التكليفية خمسة :

الوجوب ، والتحریم ، والاستحباب ، والكراهة ، والإباحة .

الوجوب : هو طلب الشارع من المكلف الفعل على وجه الحتم والإلزام ، بحيث يترتب على تركه إثم .

(١) سورة الحج : ٧٨ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) مسلم : الثبوت : ٥٤/١ ، وإرشاد الفحول : ص ٢٣ .

والندب : هو طلب الشارع من المكلف الفعل على وجه الرجحان لا الإلزام ، بحيث يترتب على فعله ثواب .

والتحريم : هو طلب الشارع من المكلف الكف عن الفعل على وجه الحتم والإلزام ، بحيث يترتب على فعله إثم .

والكراهة: هي طلب الشارع من المكلف الكف عن الفعل على وجه الرجحان لا الإلزام ، بحيث يترتب على الكف ثواب ولا يترتب على الفعل إثم .

والإباحة: هي تخيير الشارع المكلف بين الفعل والكف عن الفعل ، بحيث لا يترتب إثم ولا ثواب .

والأحكام الوضعية ثلاثة:

السبب والشرط والمانع .

والسبب : هو ما كان في وجوده وجود الحكم ، وفي عدمه عدم الحكم؛ مثل زوال الشمس لوجوب الصلاة ، ومثل المعصية للعقوبة .

والشرط: هو ما كان في عدمه عدم الحكم ، ولا يشترط في وجوده وجود الحكم ، مثل الإحصان في الزنى شرط للرجم .

والمانع: هو ما كان في وجوده عدم الحكم ، ولا يشترط في عدمه وجود الحكم ، مثل الدّين في الزكاة .

وينبغي هنا ملاحظة أنه لا يجوز الحكم على أمر من الأمور بأنه أحد هذه الأحكام الشرعية إلا بدليل من الكتاب والسنة ، كما لا يجوز نقل أي أمر محكوم بأحد هذه الأحكام إلى حكم آخر إلا بضوابط الأحكام العارضة التي يختص بها أهل العلم .

٥- ٢- معرفة أن كل حكم من الأحكام الشرعية يتفاضل:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، وقال ﷺ: (أكبر الكبائر، الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وشهادة الزور)^(٢).

وقال ﷺ: (اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات)^(٣).

وقال ﷺ: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان)^(٤).

إن هذه النصوص وغيرها تثبت تفاضل الأحكام الشرعية في الحكم الواحد من أحكام التكليف. وإن أهمية المعرفة بهذا التفاضل تظهر عند تزامن الأحكام، بحيث لا بد لك أن تفعل أحد أمرين، ومقتضى الشريعة أن تفعل خير الخيرين أو تفوت شر الشرين، كما هو مشار إليه في هذا البحث.

قال شيخ الإسلام^(٥): ذهب جمهور الفقهاء إلى تفاضل أنواع الإيجاب والتحريم وقالوا: إيجاب أحد الفعلين قد يكون أبلغ من إيجاب الآخر، وتحريمه أشد من تحريم الآخر، فهذا أعظم إيجاباً وهذا أعظم تحريماً. ولكن طائفة من أهل الكلام نازعوا في ذلك كابن عقيل وغيره، فقالوا:

(١) سورة النساء: ١١٦.

(٢) رواه البخاري في الاستئابة: ١ عن أنس.

(٣) رواه أبو داود والنسائي، وصححه الألباني في الإرواء: ١٢٠٢.

(٤) رواه أحمد والترمذي والنسائي، وصححه الألباني في الإرواء: ٧٨١.

(٥) ٥٩/١٧.

التفاضل ليس في نفس الإيجاب والتحریم ، ولكن في متعلق ذلك ، وهو كثرة الثواب والعقاب . والجمهور يقولون: بل التفاضل في الأمرين ، والتفاضل في المسببات دليل على التفاضل في الأسباب .

وكون أحد الأمرين والنهيين مخصوصاً بالتوكيد دون الثاني مما لا يستريب فيه عاقل ، ولو تساويا من كل وجه لامتنع الاختصاص بالتوكيد أو غيره من أسباب الترجيح ، فإن التسوية والتفضيل متضادان .

وجمهور أئمة الفقهاء على التفاضل في الإيجاب والتحریم ، وإطلاق ذلك هو قول جماهير المتأخرين من أصحاب الأئمة الأربعة .أ.هـ .

وقال في سياق توكيده هذا الأصل^(١) : كما يقال: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر ، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين وينشد:
إن الليب إذا بدا من جسمه مرضان مختلفان داوى الأخطرا

وقال^(٢) : فكما أن الحسنات أجناس متفاضلة ، وقد يكون المفضل في كثير من المواضع أفضل مما جنسه فاضل ، فكذلك السيئات ، فالصلاة أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من الذكر ، والذكر أفضل من الدعاء ، مع أن القراءة والذكر والدعاء بعد الفجر وبعد العصر أفضل من تحري صلاة التطوع في ذلك ، وكذلك التسبيح في الركوع والسجود أفضل من قراءة القرآن فيه . وقد يكون بعض الناس انتفاعه بالذكر والدعاء أعظم من انتفاعه بالقراءة فيكون أفضل في حقه ، فهكذا السيئات ، وإن كان القتل أعظم من الزنى ، والزنى أعظم من الشرب ، فقد يقترن بالشرب من المغلطات ما يصير به أغلظ من بعض ضرر الزنى .

وإذا عرف أن الحسنات والسيئات تتفاضل بالأجناس تارة وتتفاضل بأحوال أخرى تعرض لها ، تبين أن هذا قد يكون أعظم من هذا وهذا أعظم من

(١) المجموع: ٥٤/٢٠ .

(٢) المجموع: ٦٦٠/١١ .

هذا . والعبد قد يأتي بالحسنة بنية وصدق وإخلاص تكون أعظم من أضعافها ، كما في حديث صاحب البطاقة الذي رجحت بطاقته التي فيها « لا إله إلا الله » بالسجلات التي فيها ذنوبه ، وكما في حديث البغي التي سقت كلباً بموقها فغفر الله لها ، وكذلك في السيئات والله أعلم .أ.هـ .

٥-٣- الأحكام الراتبية والأحكام العارضة (العزائم والرخص) :

وهو باب واسع سنفرد تفصيله في فصل « تزامم الأحكام الشرعية » بإذن الله ، ولكننا هنا سنتعرض له على نحو موجز .

قال الشاطبي^(١) : العزيمة ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء ، ومعنى كونها كلية أنها لا تختص ببعض المكلفين من حيث هم مكلفون دون بعض ، ولا ببعض الأحوال دون بعض ، كالصلاة مثلاً ، فإنها مشروعة على الإطلاق والعموم في كل شخص وفي كل حال .

ثم قال : وأما الرخصة فما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع مع الاختصار على مواضع الحاجة فيه .

قال : فإن شرعية الرخص جزئية يقتصر فيها على موضع الحاجة ، فإن المصلي إذا انقطع سفره وجب عليه الرجوع إلى الأصل من إتمام الصلاة وإلزام الصوم .

والمرضى إذا قدر على القيام في الصلاة لم يصل قاعداً ، وإذا قدر على مس الماء لم يتيمم ، وكذلك سائر الرخص .أ.هـ .

قال شيخ الإسلام^(٢) : وهذا أصل آخر في الواجبات والمستحبات ، كالأصل الذي تقدم فيما يسقط بالعذر ، فإن كل واحد من الواجبات والمستحبات الراتبية يسقط بالعذر العارض ، بحيث لا يبقى لا واجباً ولا

(١) الموافقات : ٢٠٩/١ .

(٢) ١٠٣/٢٣ .

مستحجاً ، كما يسقط بالسفر والمرض والخوف كثير من الواجبات والمستحبات ، وكذلك أيضاً قد يستحب أو لا يستحب للأسباب العارضة ما لا يكون واجباً ولا مستحجاً راتباً . فالعبادات في ثبوتها وسقوطها تنقسم إلى راتبة وعارضة ، وسواء في ذلك ثبوت الوجوب أو الاستحباب أو سقوطه .

وإنما تغلط الأذهان من حيث تجعل العارض راتباً ، أو الراتب لا يتغير بحال ، ومن اهتدى للفرق بين المشروعات الراتبة والعارضة انحلت عنه هذه المشكلات كثيراً . ١. هـ .

٥-٣-١- تأخير الحكم للعارض :

أما التأخير فقال شيخ الإسلام توكيداً^(١) : كما قيل : إن من المسائل مسائل جوابها السكوت ، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء حتى علا الإسلام وظهر .

فالعالم في البلاغ والبيان كذلك قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن ، كما أخر الله سبحانه إنزال آيات وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ إلى بيانها . ١. هـ .

٦- جماع الدين تأليف القلوب :

سيتم تفصيل هذا الأصل العظيم في فصل « الأخوة » في عدد لاحق بإذن الله .

قال شيخ الإسلام^(٢) : وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين : تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين . فإن الله تعالى يقول : ﴿ فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾^(٣) ، ويقول : ﴿ واعتصموا

(١) ٥٩/٢٠ .

(٢) المجموع : ٥٢/٢٨ .

(٣) سورة الأنفال : ١ .

بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴿^(١)﴾ ، ويقول: ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾ ﴿^(٢)﴾ ، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والاتلاف وتنهى عن الفرقة والاختلاف.

وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة ، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة.

ثم قال: وجماع السنة طاعة الرسول ﷺ . أ.هـ .

٧- الأحكام الشرعية والواقع :

٧-١- معرفة تحقيق المناط :

هو الاستدلال بالأدلة العقلية والعرفية ونحوها على دخول معين في حكم شرعي ، وذلك بتحقيق اتصاف ذلك المعين بالوصف أو الأوصاف التي علق بها ذلك الحكم الشرعي . وهذا يستشف من كلام شيخ الإسلام والشاطبي كما سيأتي .

تفصيل شيخ الإسلام:

فقد عرفه شيخ الإسلام بأنه الفقه الذي يتم فيه إدخال القضايا المعينة تحت الأحكام الكلية العامة ؛ مثل إدخال أعيان تحت نوع ، وإدخال نوع خاص تحت نوع أعم منه . قال ^(٣) : الاجتهاد والتفقه الذي يحتاج فيه إلى إدخال القضايا المعينة تحت الأحكام الكلية العامة التي نطق بها الكتاب والسنة . هذا هو الذي يسمى « تحقيق المناط » . أ.هـ .

(١) سورة آل عمران: ١٠٣ .

(٢) سورة آل عمران: ١٠٥ .

(٣) الدرء: ٣٣٦/٧ .

وقال^(١) : هو أن يعلق الشارع الحكم بمعنى كلي فينظر في ثبوته في بعض الأنواع أو بعض الأعيان .أ.هـ .

وقال شيخ الإسلام في كلامه على تحقيق المناط^(٢) : (هو) أن يعمل بالنص والإجماع ، فإن الحكم معلق بوصف يحتاج في الحكم على المعين إلى أن يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه ، كما يعلم أن الله أمرنا بإشهاد ذوي عدل منا ومن نرضى من الشهداء . ولكن لا يمكن تعيين كل شاهد ، فيحتاج أن يعلم في الشهود المعينين هل هم من ذوي العدل المرضيين أم لا ؟ وكما أمر الله بعشرة الزوجين بالمعروف ، وقال النبي ﷺ : (للنساء رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يمكن تعيين كل زوج ، فيحتاج النظر في الأعيان . ثم قال : وكما قال تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ﴾^(٣) ، ويبقى النظر في تسليمه (أي المال) إلى هذا التاجر بجزء من الربح ، هل هو من (التي هي أحسن) أم لا ؟ وكذلك قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾^(٤) ، يبقى هذا الشخص المعين ، هل هو من الفقراء والمساكين المذكورين في القرآن أم لا ؟ وكما حرم الله الخمر والربا عموماً ، يبقى الكلام في الشراب المعين هل هو خمر أم لا ؟ ثم قال : وهذا النوع (أي تحقيق المناط) مما اتفق عليه المسلمون ، بل العقلاء ، بأنه لا يمكن أن ينص الشارع على حكم كل شخص ، إنما يتكلم بكلام عام ، وكان نبينا ﷺ قد أوتي جوامع الكلم .أ.هـ .

وأرجع شيخ الإسلام تحقيق المناط إلى قياس التمثيل وقياس الشمول ، حيث يدخل المعين في الأول بانطباق وصفه على الوصف الذي علق حكم

(١) المجموع : ١٦/١٩ .

(٢) ٣٢٩/٢٢ .

(٣) سورة الأنعام : ١٥٢ ، الإسراء : ٣٤ .

(٤) التوبة : ٦٠ .

نوعه به ، وفي الثاني باندراجہ تحت أصل كلي أو معنى عام دل عليه الخطاب .

قال شيخ الإسلام^(١): وحقيقة ذلك ترجع إلى تمثيل الشيء بنظيره ، وإدراج الجزئي تحت الكلي ، وذلك يسمى قياس التمثيل ، وهذا يسمى قياس الشمول ، وهما متلازمان ، فإن القدر المشترك بين الأفراد في قياس الشمول الذي يسميه المنطقيون (الحد الأوسط) هو القدر المشترك في قياس التمثيل الذي يسميه الأصوليون (الجامع والمناط والعلة والأمانة والداعي والباعث والمقتضى والموجب والمشارك) ، وغير ذلك من العبارات . أ.هـ . وذكر نحو ذلك في الدرء^(٢).

وقد أكد شيخ الإسلام أن الشريعة لا تنص على الأعيان في العادة فقال^(٣): وبالجمله الأمور نوعان: كلية عامة ، وجزئية خاصة . فأمّا الجزئيات الخاصة كالجزئي الذي يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه (يعني لا يحصل خلط بين أفراد النوع الواحد) ، مثل ميراث هذا الميت ، وعدل هذا الشاهد ، ونفقة هذه الزوجة ، ووقوع الطلاق بهذا الزوج ، وإقامة الحد على هذا المفسد ، وأمثال ذلك ، فهذا مما لا يمكن لا نبياً ولا إماماً ولا أحداً من الخلق أن ينص على كل فرد منه ، لأن أفعال بني آدم وأعيانهم يعجز عن معرفة أعيانها الجزئية علم واحد من البشر وعبارته ، ولا يمكن لبشر أن يعلم ذلك كله بخطاب الله له ، وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكلية العامة ، كما قال ﷺ : (بعثت بجوامع الكلم)^(٤) . أ.هـ .

(١) ١٧/١٩ .

(٢) ٣٣٧/٧ .

(٣) المنهاج: ٤١٣/٦ .

(٤) رواه البخاري في الجهاد باب: ١٢٢ .

تفصيل الشاطبي:

وفصله الشاطبي في الموافقات فقال^(١): كل دليل شرعي فمبني على مقدمتين، إحداهما راجعة إلى تحقيق مناط الحكم ، والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي . فالأولى نظرية . وأعني بالنظرية هنا ما سوى النقلية ؛ سواء علينا أثبتت بالضرورة أم بالفكر والتدبر ، ولا أعني بالنظرية مقابل الضرورية. والثانية نقلية .

وبيان ذلك ظاهر في كل مطلب شرعي ، بل هذا جار في كل مطلب عقلي أو نقلي ، فيصح أن نقول : الأولى راجعة إلى تحقيق المناط ، والثانية راجعة إلى الحكم ، ولكن المقصود هنا بيان المطالب الشرعية ؛ فإذا قلت إن كل مسكر حرام فلا يتم القضاء عليه حتى يكون بحيث يشار إلى المقصود منه ليستعمل أو لا يستعمل ، لأن الشرائع إنما جاءت لتحكم على الفاعلين من جهة ما هم فاعلون، فإذا شرع المكلف في تناول خمر مثلاً ، قيل له: أهذا خمر أم لا ؟ فلا بد من النظر في كونه خمراً أو غير خمر ، وهو معنى تحقيق المناط . فإذا وجد فيه أمانة الخمر أو حقيقتها بنظر معتبر قال نعم هذا خمر ، فيقال له: كل خمر حرام الاستعمال فيجتنبه . وكذلك إذا أراد أن يتوضأ بماء ، فلا بد من النظر إليه هل هو مطلق أم لا ، وذلك برؤية اللون وبذوق الطعم وشم الرائحة ، فإذا تبين أنه على أصل خلخته فقد تحقق مناطه عنده ، وأنه مطلق ، وهي المقدمة النظرية . ثم يضيف إلى هذه المقدمة (مقدمة) ثانية نقلية ، وهي أن كل ماء مطلق فالوضوء به جائز . وكذلك إذا نظر هل هو مخاطب بالوضوء أم لا ؟ فينظر هل هو محدث أم لا ؟ فإن تحقق الحدث فقد حقق مناط الحكم ، فيرد عليه أنه مطلوب بالوضوء ، وإن تحقق فقد فُقد فـيرد عليه أنه غير مطلوب بالوضوء ، وهي المقدمة النقلية. أ.هـ.

(١) ٢٣/٣ .

١-٧-١ الاجتهاد في تحقيق المناط:

قال شيخ الإسلام في كلامه على حديث : (إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضي بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار) الذي في الصحيحين قال^(١) : والاجتهاد في تحقيق المناط مما اتفق المسلمون عليه ، ولا بد منه كحكم ذوي عدل بالمثل في جزاء الصيد ، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك ، فلا يقطع به الإنسان ، بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده ، كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضى لأحدهما بشيء من حق الآخر .

قال: ودلالة الأحكام لا بد فيها من هذا ، فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض .أ.هـ .

١-٧-٢- الاجتهاد في تحقيق المناط يكمل بأهل الخبرة ممن لا يلزم أن يكون عارفاً بالأدلة والمقاصد الشرعية ، ولوازم ذلك من العربية وغيرها من حيث العموم :

إن المقصود من تحقيق المناط هو تطبيق الواقع من الأعيان على الأحكام الشرعية كما سبق بيانه . ومن هذه الناحية فإن الأمر الأكثر خصوصية هنا هو معرفة أوصاف هذه الأعيان الواقعة . وما من شك في أن العلم بأوصاف الأعيان يحتاج إلى النظر العقلي ثم الحسي التجريبي أكثر من حاجته إلى بقية العلوم . إن هذا الأمر يشترك بقدر أو بآخر مع كثير من العلوم المتخصصة المختلفة التي ظهرت عبر التاريخ .

من ناحية أخرى فإنه لا يشترط في العالم الفقيه أن يكون أيضاً عالماً متخصصاً في معرفة الأعيان والأحوال ، ولكنه لا يعفى من مهمة الحصول

(١) ١١١/١٣ .

على القدر اللازم معرفته من تلك العلوم للوصول إلى الحكم الشرعي في الأعيان والأحوال الخاصة ، حيث يكون من الواجب عليه سؤال أولئك العلماء أو الاختصاصيين عما يحتاج إليه مما لا معرفة له به . كما أن هؤلاء الخبراء لا يجوز لهم أن يتصدوا للفتوى في الأعيان والأحوال الخاصة المختلفة، سواء أكانت خبرتهم دعوية أم اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم غير ذلك ، بل يقدمون ما لديهم مما يلزم العلماء للإفتاء فيما يتعلق بذلك .

وقد ابتليت الأمة بكثير ممن له حظ وخبرة بهذه الاختصاصات من المسلمين الدعاة ، والاقتصاديين والسياسين وغيرهم ، ممن خيل إليه أنه أهل لأن يفتي للأمة بالأحكام الشرعية التي لها علاقة باختصاصه وخبرته ، فتتج من ذلك ما مفسدته أعظم من مصلحته .

قال الشاطبي في الموافقات^(١): قد يتعلق الاجتهاد بتحقيق المناط ، فلا يفتقر في ذلك إلى العلم بمقاصد الشارع ، كما أنه لا يفتقر فيه إلى معرفة علم العربية ، لأن المقصود من هذا الاجتهاد إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه ، وإنما يفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به ، من حيث قصدت المعرفة به ، فلا بد أن يكون المجتهد عارفاً ومجتهداً من تلك الجهة التي ينظر فيها ليستنزل الحكم الشرعي على وفق ذلك المقتضى . كالمحدث العارف بأحوال الأسانيد وطرقها وصحيحها من سقيمها وما يحتاج به من متونها مما لا يحتاج به ، فهذا يعتبر اجتهاده فيما هو عارف به ؛ سواء أكان عالماً بالعربية أم لا ، وعارفاً بمقاصد الشارع أم لا . وكذلك القارئ في تأدية وجوه القراءات ، والصانع في معرفة عيوب الصناعات ، والطبيب في العلم بالأدواء والعيوب ، وعرفاء الأسواق في معرفة قيم السلع ومداخل العيوب فيها، والعااد في صحة القسمة، والماسح في تقدير الأرضين ونحوها . كل هذا وما أشبهه مما يعرف به مناط الحكم الشرعي غير مضطر إلى العلم

(١) الموافقات: ٩٢/٤ .

بالعربية ولا بمقاصد الشريعة ، وإن كان اجتماع ذلك كمالاً في المجتهد .
والدليل على ذلك ما تقدم من أنه لو كان لازماً لم يوجد مجتهد إلا في
الندرة ، بل هو محال عادة ، وإن وجد ذلك فعلى جهة خرق العادة ،
كآدم عليه السلام حين علمه الله الأسماء كلها ولا كلام فيه . وأيضاً إن لزم
في هذا الاجتهاد العلم بمقاصد الشارع ، لزم في كل علم وصناعة أن لا
تعرف إلا بعد المعرفة بذلك ، إذا فرض من لزوم العلم بها العلم بمقاصد
الشارع ، وذلك باطل ؛ فما أدى إليه مثله . فقد حصلت العلوم ووجدت
من الجهال بالشريعة والعربية ومن الكفار المنكرين للشريعة .

وجه ثالث: أن العلماء لم يزالوا يقلدون في هذه الأمور من ليس من
الفقهاء ، وإنما اعتبروا أهل المعرفة بما قلدوا فيه خاصة وهو التقليد في تحقيق
المناط . ثم قال : فالحاصل أنه إنما يلزم في هذا الاجتهاد المعرفة بمقاصد
المجتهد فيه . أ.هـ .

٧-٢- معرفة الواقع :

وهو أشمل من تحقيق المناط ، حيث يشمل معرفة واقع وحقيقة الأعيان
والأحوال لمعرفة الأحكام الراتبة والعارضة في الأعيان والأحوال الخاصة .
ودون معرفة الواقع لا يمكن إلا معرفة الأحكام من حيث هي أحكام نظرية ،
أما أحكام الأعيان فلا .

وإن من تعلم الأحكام الشرعية النظرية دون استكمال ذلك بتحقيق المناط
والواقع لا يصلح أن يكون مفتياً أو قاضياً .

قال شيخ الإسلام ^(١) : والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها
في الكتاب والسنة ، كما يعرف الخيرات الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة ،
فيفرق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة ، والتي يراد إيقاعها في الكتاب

(١) جامع الرسائل : ٣٠٥/٢ .

والسنة ، ليقدم ما هو أكثر خيراً وأقل شراً على ما هو دونه ، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما ، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما ؛ فإن من لم يعرف الواقع في الخلق والواجب في الشرع لم يعرف أحكام الله في عباده ، وإذا لم يعرف ذلك كان قوله وعمله بجهل ، ومن عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح . ١. هـ .

٧- ٣- الظلم وضع الشيء في غير موضعه :

قال تعالى : ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴾^(١) .

وقال تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب ﴾^(٢) .

إن هذا الباب مما اتفق عليه العقلاء من المسلمين وغيرهم ، وأكدته الشريعة في كل أحكامها ، كما يفهم من الآيات المذكورة وغيرها . ومع إدراك العقول السليمة لهذا الأصل فإنه قد يحصل خلل في ضبطه وتطبيقه ؛ إما بسبب ضعف الدقة عند الاشتباه ، أو بسبب هوى النفس وعجالتها .

٨- المقاصد والنيات واعتبارها في التصرفات :

قال تعالى : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾^(٣) .

وقال ﷺ : (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)^(٤) .

(١) سورة الأنعام : ١٠٨ .

(٢) سورة النساء : ٧٧ .

(٣) سورة الأحزاب : ٥ .

(٤) متفق عليه عن عمر رضي الله عنه .

إن المقاصد والنيات للمكلفين أصل معتبر في جميع الأعمال على الإطلاق، فهي إن خفيت في الدنيا اعتبر ظاهر العمل دالاً عليها . وإن ظهرت كان الحكم لها وأهمل ظاهر العمل الذي جعل للدلالة عليها . ومع أن الاعتبار للنيات في أحكام الآخرة ، فإن أحكام الدنيا راعت النيات في الأعمال الظاهرة من وجهين : الأول أن الشارع اعتبر الأعمال الظاهرة دالة على النيات ، حسنة كانت أم سيئة ، ورتب الأحكام على ذلك إذا لم يقترن بهذه الأعمال ما يظهر حقيقة النيات ، مثل النفاق ونحوه في الأعمال الحسنة ، فإن وقع فعندئذ يحكم لما ظهر من النيات ؛ مثل نكاح المحلل ، ويبيح النجش ، والمصرأة ، وغيرها ، فضلاً عن أحكام المنافقين .

والوجه الثاني؛ أن الشريعة جعلت الأعمال الظاهرة سبيلاً إلى النيات الصالحة والإيمان بعد الإسلام ؛ كما قال تعالى: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا لَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(١) ، وكما في المؤلفات قلوبهم .

قال الشاطبي في الموافقات^(٢): الأحكام الخمسة إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد ، فإذا عريت عن المقاصد لم تتعلق بها . والدليل على ذلك أمور:

أحدها: ما ثبت من أن الأعمال بالنيات ، وهو أصل متفق عليه في الجملة ، والأدلة لا تقصر عن مبلغ القطع ، ومعناه أن مجرد الأعمال من حيث هي محسوسة فقط غير معتبرة شرعاً ، إلا ما قام الدليل على اعتباره في باب خطاب الوضع خاصة ، أما في غير ذلك فالقاعدة مستمرة . وإذا لم تكن معتبرة حتى تقترن بها المقاصد كان مجردها في الشرع بمثابة حركات العجماوات والجمادات والأحكام الخمسة لا تتعلق بها عقلاً ولا سمعاً .

(١) سورة الحجرات: ١٤ .

(٢) الموافقات: ٩٧/١ .

والثاني ما ثبت من عدم اعتبار الأفعال الصادرة من المجنون والنائم والصبي والمغنى عليه، وأنها لا حكم لها في الشرع ، أن يقال فيها جائز أو ممنوع أو واجب أو غير ذلك، كما لا اعتبار بها من البهائم. وفي القرآن: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾^(١).

وقال : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾^(٢) ، قال: قد فعلت . وفي معناه روي الحديث : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) . وإن لم يصح سنداً فمعناه متفق على صحته . وفي الحديث أيضاً : (رفع القلم عن ثلاث . فذكر الصبي حتى يحتلم ، والمغنى عليه حتى يفيق) فجميع هؤلاء لا قصد لهم ، وهي العلة في رفع أحكام التكليف عنهم .

والثالث: الإجماع على أن تكليف ما لا يطاق غير واقع في الشريعة . وتكليف من لا قصد له تكليف ما لا يطاق ، فإن قيل هذا في الطلب وأما المباح فلا تكليف فيه ، قيل متى صح تعلق التخيير صح تعلق الطلب وذلك يستلزم المخير ، وقد فرضناه غير قاصد وهذا خلف . ولا يعترض هذا بتعلق الغرامات والزكاة بالأطفال والمجانين وغير ذلك ، لأن هذا من قبيل خطاب الوضع وكلامنا في خطاب التكليف .أ.هـ .

وقال شيخ الإسلام^(٣) : إن القلب هو الأصل في جميع الأفعال والأقوال ، فما أمر الله به من الأفعال الظاهرة فلا بد فيه من معرفة القلب وقصده وما أمر به من الأقوال وكل ما تقدم . والمنهي عنه من الأقوال والأفعال إنما يعاقب عليه إذا كان بقصد القلب . وأما ثبوت بعض الأحكام كضمان النفوس والأموال إذا أتلفها مجنون أو نائم أو مخطئ أو ناس ، فهذا من باب العدل في حقوق العباد ليس هو من باب العقوبة .أ.هـ .

(١) سورة الأحزاب: ٥ .

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦ .

(٣) المجموع: ١١٩/١٤ .

والمقصود هنا النيات التي يعلمها الله ، فيحاسب أصحابها يوم القيامة بحسبها .

أو التي يظهر فيها قصد المكلف في الدنيا ، لا بمجرد الدعوى ، فإن الأصل في الأقوال والأفعال أنها مقصودة من قبل القائل والفاعل ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بقرينة ظاهرة .

٩- الشريعة والفقه :

٩-١- الشريعة ثلاثة أنواع : شرع منزل ، وشرع مؤول ، وشرع مبدل :

قال شيخ الإسلام ^(١) : الشريعة التي بعث الله بها محمداً ﷺ جامعة لمصالح الدنيا والآخرة ، وهذه الأشياء ما خالف الشريعة منها فهو باطل ، وما وافقها منها فهو حق .

ثم قال : فالشريعة جامعة لكل ولاية وعمل فيه صلاح الدين والدنيا . والشريعة إنما هي كتاب الله وسنة رسوله ، وما كان عليه سلف الأمة في العقائد والأحوال والعبادات والأعمال والسياسات والولايات والعطيات .

ثم هي مستعملة في كلام الناس على ثلاثة أنحاء : شرع منزل : وهو ما شرعه الله ورسوله . وشرع متأول : وهو ما ساغ فيه الاجتهاد . وشرع مبدل : وهو ما كان من الكذب والفجور الذي يفعله المبطلون بظاهر من الشرع ، أو البدع أو الضلال الذي يضيفه الضالون إلى الشرع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومما ذكرته في مسمى الشريعة ، والحكم الشرعي ، والعلم الشرعي ، يتبين أنه ليس للإنسان أن يخرج عن الشريعة في شيء من أموره ، بل كل ما يصلح له فهو في الشرع من أصوله وفروعه وأحواله وأعماله وسياسته ومعاملته وغير ذلك ، والحمد لله رب العالمين . أ.هـ .

(١) المجموع : ٣٠٨/١٩ .

٩-٢- العمل بالظن الراجح أمر قطعي :

المقصود في هذا الضابط هو تحديد معنى الدليل الظني ولوازمه ، فقد اتكا على الوصف الظني للدليل كثير من ميع الشريعة وأحكامها لجهله بالمقصود بالظني ولوازمه من جهة ، ثم للنزعات الباطلة التي تولدت عند كثير من الدعاة ممن جمع حسن النية مع الجهل إلى محاولة تسهيل الشريعة للناس بطريقة غير شرعية لغرض دعوتهم إلى الإسلام ، حيث تولدت هذه النزعات بسبب غرابة الشريعة بالنسبة للمجتمعات الإسلامية فضلاً عن غير الإسلامية .

وما من شك في أن الدين يسر ولا جرج فيه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وأن كل الأحكام الشرعية في وسع جميع البشر على وجه العموم ، ومن تحقق فيه الحرج منهم فلا إثم عليه . إن الناظر إلى حال المجتمعات في عصرنا الحاضر يدرك تماماً مدى البعد فيها عن الإسلام ، ويدرك أيضاً أن من الصعب أن ينقل هؤلاء الناس إلى الإسلام بأحكامه الشرعية الراتبة جملة واحدة . ومن المعلوم أن الشريعة راعت هذا الفرق مراعاة دقيقة مفصلة ، لا بد للداعي إلى الإسلام أن يضبط أصول تلك المراعاة الشرعية ليتحقق له ما ينبغي من تلك الدعوة على الوجه المشروع .

لا شك في أن الظن المقصود هنا هو الظن الراجح بالاتفاق ، وأن هذا الظن لم يكن مجرد وجهة نظر لعالم أو فقيه ، بل تم الوصول إليه بعد جمع الأدلة الشرعية ودراستها دراسة نتج منها هذا الظن . ثم إن علماء الأمة أجمعوا على وجوب العمل بهذا الظن الراجح وجوباً قطعياً علمياً لم يخالف في ذلك أحد ممن يعتد بخلافه . أما الظن الذي لم يترجح أصلاً فلا يترتب عليه ذلك . وهنا لا بد من بيان أن الظن الراجح هو أمر نسبي ؛ فقد يكون راجحاً حسب اجتهاد عالم معين ، ولا يكون كذلك عند آخر .

ولكن لا بد من ترتب قطعية العمل بالراجح عند من ترجح عنده ذلك الظن .

فها هنا مقدمتان :

الأولى : الاجتهاد في معرفة الظن الراجح حسب الأدلة الشرعية .

الثانية : وجوب اتباع هذا الظن وجوباً قطعياً علمياً عند من ترجح عنده .

ثم إن هناك أمر قد يلتبس على البعض ، وهو أن هذا الوجوب العلمي للظن الراجح لا يتعارض مع كون هذا الظن الراجح قد لا يكون راجحاً على وجه الحقيقة ، وأن العالم غير مأمور بالحقيقة عينها ، ولكنه مأمور بالأسباب الظاهرة التي تدل عليها ، وأن عليه أن لا يقصر في استحصال هذه الأسباب ثم اعتقاد العمل بنتيجة ما استحصل منها ؛ كما في حديث أم سلمة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : (إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها) ^(١) .

وإليك ما قال شيخ الإسلام في ذلك ، مع ملاحظة أنه رحمه الله تعالى يعبر عن المقدمة الأولى بـ « رجحان الاعتقاد » وعن الثانية بـ « اعتقاد الرجحان » .

قال شيخ الإسلام ^(٢) جواباً على سؤال عن الفقه إذا كان من باب الظنون فكيف يكون علماً ؟ قال : المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط الحكم قطع بوجوب العمل بما أدى إليه ظنه ، فالعلم حاصل قطعاً ، والظن واقع في طريقه . وحقيقة هذا الجواب أن هنا مقدمتين :

إحدهما : أنه حصل عندي ظن (يعني راجح) ، والثانية : قد قام الدليل القطعي على وجوب اتباع هذا الظن .

ثم قال : فإن الظنون عليها أمارات ودلائل ، يوجب وجودها ترجيح ظن

(١) البخاري في الشهادات ٢٧ ، ومسلم في الأقضية رقم : ٤ .

(٢) المجموع : ١١٢/١٣ .

على ظن ، وهذا أمر معلوم بالضرورة ، والشريعة جاءت به ورجحت شيئاً على شيء .

والكلام على شيئين : في اتباع الظن ، وفي الفقه هل هو من الظنون ؟

أما الأول : فالجواب الصحيح هو أن كل ما أمر الله تعالى به فإنما أمر بالعلم ؛ وذلك أنه في المسائل الخفية عليه أن ينظر في الأدلة ويعمل بالراجح . وكون هذا هو الراجح أمر معلوم عنده مقطوع به . وإن قدر أن ترجيح هذا على هذا فيه شك عنده لم يعمل به . وإذا ظن الرجحان فإنما ظنه لقيام دليل عنده على أن هذا راجح . وفرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد :

أما اعتقاد الرجحان فقد يكون علماً ، وقد لا يعمل حتى يعلم الرجحان . وإذا ظن الرجحان أيضاً فلا بد أن يظنه بدليل يكون عنده أرجح من دليل الجانب الآخر ، ورجحان هذا غير معلوم ؛ فلا بد أن ينتهي الأمر إلى رجحان معلوم عنده ، فيكون متبعاً لما علم أنه أرجح . وهذا اتباع للعلم لا للظن وهو اتباع الأحسن ، كما قال تعالى : ﴿ فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوها بأحسنها ﴾^(١) ، وقال : ﴿ واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم ﴾^(٢) . فإذا كان أحد الدليلين هو الأرجح فاتباعه هو الأحسن ، وهذا معلوم .

فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره . وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين ، وحيثما عمل إلا بالعلم ، وهذا جواب الحسن البصري وأبي وغيرهم .

والقرآن ذم من لا يتبع إلا الظن ، فلم يستند ظنه إلى علم بأن هذا أرجح من غيره ، كما قال تعالى : ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا

(١) سورة الأعراف: ١٤٥ .

(٢) سورة الزمر: ٥٥ .

الظن^(١)، وقال: ﴿ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن^(٢) . وهكذا في سائر المواضع يذم الذين إن يتبعون إلا الظن ، فعندهم ظن مجرد لا علم معه وهم يتبعونه .

ثم قال: والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس أنهم لا يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا . فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً ، لكن لا يلزم إذا كان أرجح أن لا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر ، وهذا كما ذكر النبي ﷺ حيث قال: (ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو مما أسمع) . فإذا أتى أحد الخصمين بحجة ، مثل بيعة تشهد له ولم يأت الآخر بشاهد معها ، كان الحاكم عالماً بأن حجة هذا أرجح ، فما حكم إلا بعلم ، لكن الآخر قد يكون له حجة لا يعلمها أو لا يحسن أن يبينها .

ثم قال : وهكذا أدلة الأحكام ، فإذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل ، كان المسند أقوى من المرسل ، وهذا معلوم لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه والآخر لم يعلم عدله ولا ضبطه ، كشاهدين زكي أحدهما ولم يذك الآخر . فهذا المزكى أرجح وإن جاز أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق ، ولكن المجتهد عمل بعلم ، وهو علمه برجحان هذا على هذا ، ليس ممن لم يتبع إلا الظن ، ولم يكن تبين له إلا بعد الاجتهاد التام فيمن أرسل ذلك الحديث وفي تركية هذا الشاهد ، فإن المرسل قد يكون راويه عدلاً كما قد يكون هذا الشاهد عدلاً . ونحن ليس معنا علم بانتفاء عدالة الراوي لكن معنا عدم العلم بعدالته ، وقد لا تعلم عدالته مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر ، فمن هنا يقع الخطأ في الاجتهاد ، لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعلمه إلى أمر

(١) سورة النجم: ٢٨ .

(٢) سورة الأنعام: ١٤٨ .

لا يعلمه لإمكان ثبوته في نفس الأمر ، فإذا كان لا بد من ترجيح أحد الأمرين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته ، وإن لم يعلم انتفاؤه من جهته ، فإنهما إذا تعارضا وكانا متعارضين ، فإثبات أحدهما هو نفي للآخر ، فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفي ذلك ، وذلك المجهول بالعكس ، فإذا كان لا بد من الترجيح وجب قطعاً ترجيح المعلوم ثبوته على ما لم يعلم ثبوته .

ولكن قد يقال: إنه لا يقطع بثبوته . وقد قلنا : فرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد:

أما اعتقاد الرجحان فهو علم ، والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم ، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا .

أما رجحان هذا الاعتقاد على هذا فهو الظن ، لكن لم يكن ممن قال الله فيه: ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾^(١) ، بل هنا ظن رجحان هذا على ذاك ، وهذا هو الظن الراجح ، ورجحانه معلوم ، فحكم بما علم من الظن الراجح ودليله الراجح ، وهذا معلوم له لا مظنون عنده . وهذا يوجد في جميع العلوم والصناعات كالطب والتجارة وغير ذلك .أ.هـ .

٩-٣- كل حكم عقلي دل عليه الشرع فهو شرعي أيضا:

قال شيخ الإسلام^(٢): الشرعيات ما أخبر الشارع بها وما دل الشارع عليها . وما دل الشارع عليه ينتظم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين ومسائل العقائد، بل قد تدبرت عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة من الدلائل العقلية فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها ، وتحذف ما وقع

(١) سورة النجم: ٢٨ .

(٢) المجموع: ٢٣٢/١٩ .

منهم من الشبهات والأباطيل ، مع كثرتها واضطرابها ، وقد بينت تفاصيل هذه الجملة في مواضع .

وأما إذا أريد بالشرعية ما شرع علمه فهذا يدخل فيه كل علم مستحب ، أو واجب ، وقد يدخل فيه المباح ، وأصول الدين على هذا من العلوم الشرعية أيضاً ، وما علم بالعقل وحده فهو من الشرعية أيضاً إذا كان علمه مأموراً به في الشرع .

وعلى هذا تكون الشرعية قسمين : عقلية ، وسمعية . وتجعل السمعية بدل الشرعية في الطريقة الأولى ، وقد تبين بهذا أن كل علم عقلي أمر الشارع به أو دل الشارع عليه فهو شرعي أيضاً ؛ إما باعتبار الأمر ، أو الدلالة ، أو باعتبارهما جميعاً .

ويتبين بهذا التحرير أن ما خرج من العلوم العقلية عن مسمى الشرعية ، وهو ما لم يأمر به الشارع ولم يدل عليه ، فهو يجري مجرى الصناعات ؛ كالفلاحة ، والبنية ، والنساجة ، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفضولة المرجوحة . ويتبين أن مسمى الشرعية أشرف وأوسع ، وأن بين العقلية والشرعية عمومًا وخصوصًا ، ليس أحدهما قسم الآخر ، وإنما السمعي قسم العقلي ، وأنه يجتمع في العلم أن يكون عقلياً وهو شرعي بالاعتبارات الثلاثة : إخباره به ، أمره به ، دلالة عليه ، فتدبر أن النسبة إلى الشرع بهذه الوجوه الثلاثة أ.هـ .

٩-٤- دلالة الألفاظ :

قال شيخ الإسلام^(١) : ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان : نوع جاء به الكتاب والسنة فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك ؛ فيثبت ما أثبتته الله ورسوله وينفي ما نفاه الله ورسوله . فاللفظ الذي أثبتته الله أو نفاه حق ، فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

(١) المجموع : ١١٣/١٢ .

والألفاظ الشرعية لها حرمة ، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبتته وينفي ما نفاه من المعاني .

ثم قال : وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاه أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده ، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به ، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره ^(١) . أ.هـ .

٩-٥- الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها :

قال شيخ الإسلام ^(٢) : واختلفوا في المرأة إذا وجدت حبلى ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة في الحمل ، ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره: قيل لا حد عليها لأنه يجوز أن تكون حبلت مكرهة أو بتحمل أو بوطء شبهة ، وقيل: بل تحد ، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وهو الأشبه بالشرعية وهو مذهب أهل المدينة . فإن الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها كاحتمال كذبها وكذب الشهود . أ.هـ .

١٠- معرفة ما يضاد الشريعة :

إن من أعظم ما يلتبس على كثير من الناس ما لبس لباس الدين والتعبد من المحرمات التي حرمها الله تعالى ، بخلاف المحرمات التي لا تحتمل مثل هذا اللباس . وإن الشرك بالله تعالى والبدع من تلك الأولى التي فتن بها على مر التاريخ كثير من أهل الإسلام . ذلك لأن من يفعلها منهم يظن أنه بذلك يتقرب إلى الله لما فيها من ذكر الله تعالى وتعظيمه ، بصرف النظر عما ينقض ذلك مما يقترب معه من الشرك أو التشريع من غير مصادره ؛ كما قال تعالى : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله

(١) المجموع : ٦٦٣/٧ .

(٢) المجموع : ٣٣٤/٢٨ .

زلفى^(١) . وكما سبق الإشارة إليه في مبحث الخلاف في العدد الأول فإن الباطل لا ينفق ويتنشر إلا بشوب من الحق ، وهذا موجود في الشرك والبدعة ، وفي هذا يقول شيخ الإسلام^(٢) : اجتماع القدر المشترك والقدر المميز في النظر إلى الأشياء هو الدين النافع . أ.هـ .

لذلك كان العلم لازماً لمعرفة الحدود الفاصلة بين التوحيد والشرك والسنة والبدعة ، ومعرفة أبواب اللبس الذي يحصل من القدر المشترك بين التوحيد والشرك ؛ مثل الربوبية ، ومطلق المحبة ، وغير ذلك ، وكذلك بين السنة والبدعة من التعبد والذكر ونحو ذلك .

١٠-١ - ضوابط الشرك :

١٠-١-١ - الشرك نفسه :

المقصود هنا هو شرك الألوهية ، وقد عرفه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى بأنه : أن يدعو مع الله غيره أو يقصده بغير ذلك من أنواع العبادة التي أمر الله أن لا تصرف إلا إليه^(٣) . وعرفه الشيخ السعدي بأنه : أن يجعل لله نداً ؛ يدعو كما يدعو الله ، أو يخافه ، أو يرجوه ، أو يحبه كحب الله ، أو يصرف له نوعاً من أنواع العبادة^(٤) .

ولا شك في أن مقصود العلماء في صرف العبادة لغير الله هنا : هو اعتقاد المشرك استحقاق ذلك الغير للعبادة . والأحكام الشرعية في الدنيا تعتبر فيها الأعمال الظاهرة دليلاً على الباطن ، كما سبق بيانه ، ولكن بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع من إقامة الحجة وغيرها على تفصيل ليس هذا موضعه .

(١) سورة الزمر: ٣ .

(٢) المجموع: ٧٧/١ .

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: العقيدة ص: ٣٨١ .

(٤) القول السديد: ص ٢٤ .

١٠- ١- ٢- أبواب الشرك :

وهذا باب عظيم لا يقل أهمية عن الشرك نفسه ، لأنه هو الذي يغذيه ويمده ، بل ليس هناك شرك إلا أصله من تلك المداخل التي فيها شوب من الحق ؛ كمحبة الصالحين ، فإذا أضيف إلى ذلك جهل وغلو اجتمعت العناصر التي يتكون منها الشرك نفسه .

وقد حرصت الشريعة كل الحرص على سد منافذ الشرك سداً محكماً ، فلذلك قال ﷺ : (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبدالله ورسوله)^(١) . وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً ﴾^(٢) ، قال : « أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا ، ولم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبت »^(٣) .

وقد فصل في بيان ذلك أئمة الإسلام ومنهم الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه « كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد » .

١٠- ٢- ضوابط البدعة :

١٠- ٢- ١- الشريعة كاملة وأنها بينت كل الدين للمكلفين :

قال الله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت

(١) رواه البخاري عن عمر .

(٢) سورة نوح : ٢٣ .

(٣) البخاري ، التفسير : ٧١ .

لكم الإسلام ديناً ﴿ (١) .

وقال ﷺ : (ما بقي من شيء يقربكم إلى الجنة ويبعدكم عن النار إلا وقد بين لكم) .

إن إدراك المسلم أن الشريعة اكتملت بانقطاع الوحي بموت خاتم النبيين محمد ﷺ ، الذي نصح الأمة وأدى الأمانة التي لا يصلح أمر الناس إلى قيام الساعة إلا عليها ، يبعث في نفسه الاطمئنان إلى أن حجة الله على خلقه لا تعدو كتاب الله وسنة رسوله ، وأن الله ما كان ليجعل للناس حجة عليه تعالى بعد موت نبيه ؛ كما قال تعالى : ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ (٢) .

ولذلك قال ﷺ : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) (٣) .
وقوله ﷺ : (وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة) (٤) .

١٠-٢-٢- التشريع محرم إلا بدليل صحيح :

وهذا أصل متفق عليه من كل من يعتد به من أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، لم يخالف فيه إلا المعتزلة وأفراخهم من العقلانيين في عصرنا الحاضر ، أصلهم الله تعالى وغفر لنا ولهم .

(١) سورة المائدة : ٣ .

(٢) سورة النساء : ١٦٥ .

(٣) متفق عليه .

(٤) رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن العرياض بن سارية ، وصححه الألباني في الإرواء : ٢٤٥٥ .

١٠-٢-٣- إذا كان المقتضى لتشريع فعل موجود في زمن النبي ﷺ ولم يفعلهُ ففعله بعده بدعة :

قال شيخ الإسلام ^(١) : ما ترك من جنس العبادات مع أنه لو كان مشروعاً لفعله أو أذن فيه ولفعله الخلفاء والصحابة ، فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة ويمنع القياس في مثله . ١. هـ .

وقال ^(٢) : ما فعله ﷺ على وجه التقرب كان عبادة تفعل على وجه التقرب ، وما لم يفعله مع قيام السبب المقتضي لم يكن عبادة ولا مستحباً . ١. هـ .

١٠-٢-٤- التفريق بين الفعل وتشريعه :

إن هذا الفرق يظهر في المسائل التي ندبت الشريعة التقرب إلى الله تعالى بطلقها ؛ كمطلق الذكر ، ومطلق الصلاة ، والصيام ، ونحو ذلك ، فإن فعلها المرء على نحو معين اختاره من عنده بلا دليل ، ولكنه غير مخالف للشرع من عدد أو وقت أو مكان وغير ذلك ، ففعل ذلك الفعل - لا على وجه الدوام ولا على دعوى سنيتهما على وجهها المعين - فإن الفعل يكون مشروعاً بهذا الوصف ، لأن الفاعل هنا حافظ على العبادة المطلقة من جهة ، ولم يقيد بها بما لم يقيد بها الشارع من جهة أخرى ، والله تعالى أعلم .

١٠-٢-٥- من عمل عملاً لم يعلم أنه مشروع فقد تذرّع إلى بدعة وإن كان تبين له فيما بعد أنه مشروع :

قال تعالى : ﴿ ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ﴾ ^(٣) .

(١) المجموع : ١٧٢/٢٦ .

(٢) ٤٢٢/٢٧ .

(٣) سورة الحج : ٨ .

وقال تعالى : ﴿ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون ﴾^(١).

اتفق علماء الأمة على أن الأصل في العبادات التحريم ، إلا ما شرعه الشارع ، وذهب جمهورهم إلى أن الأصل في العادات التحليل ، إلا ما حرمه الشارع . والبدعة إنما تتعلق بالأصل في العبادات ، وبالتالي فهي تخالف هذا الأصل لأنها لا تعتمد علماً ، بل هي في أحسن أحوالها اجتهاد من غير أهله .

ولا يسمى مبتدعاً من اجتهد ممن يجوز له الاجتهاد الجزئي أو الكلي فوقع فيما هو بدعة ، بخلاف من اجتهد ممن لا يجوز له الاجتهاد ؛ فإنه وإن أصاب فقد تذرع إلى بدعة .

قال شيخ الإسلام^(٢) : الأصل أنه ما لم يعلم أنه من الشرع فلا يتخذ شريعة وديناً ، فمن عمل عملاً لم يعلم أنه مشروع فقد تذرع إلى بدعة ، وإن كان ذلك العمل تبين له فيما بعد أنه مشروع ، وكذلك من قال في الدين قولاً بلا دليل شرعي فإنه تذرع إلى بدعة ؛ وإن تبين له فيما بعد موافقته للسنة .أ.هـ .

١٠-٢-٦- يعاقب من دعا إلى بدعة وإن كان معذوراً في نفس الأمر :

اتفق العلماء على أن أهم الضروريات الشرعية هو حفظ الدين . وإن من أهم لوازم ذلك حفظ أصوله وأركانه بالعلم والمعرفة والتحقيق والاجتهاد وبذل ذلك للأمة ودعوتهم إلى التزام ذلك ، وكذلك صيانته من الانحراف ؛ بمنع أسباب ذلك من البدع والاجتهادات الضالة التي من شأنها تفريق المسلمين ، فضلاً عما تتضمنه من فساد الدين ، ولو على فرض أن أصحاب هذه

(١) سورة الأنعام: ١٤٨ .

(٢) الدرر: ٢٤٤/١ .

الاجتهادات إنما قالوها وعملوا بها ودعوا إليها بقصد حسن وتأويل سائغ ، فلا حسن القصد هذا ، ولا التأويل السائغ يمنعان ما ينتج من الفرقة والفساد . وبالتالي يكون من المتحتم منع ذلك ببيان الحق في ذلك وتفصيله ، بحيث يرفع ما وقع من الشبهة التي أورثت التأويل ، فإن حصل بذلك المقصود ، وإلا فبالعقوبة التي تكفي لرفع الفساد - إن كان الأمر بيد أهل الإسلام أو كان ذلك ممكناً - بحيث لا يترتب على تلك العقوبة مفسدة أعظم من المصلحة المرجوة من منع الفساد .

قال شيخ الإسلام ^(١) : وكذلك يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم ؛ وإن كان قد يكون معذوراً في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد . وكذلك يجوز قتال البغاة وهم الخارجون على الإمام أو غير الإمام بتأويل سائغ مع كونهم عدولاً . ومع كوننا ننفذ أحكام قضائهم (يعني هؤلاء البغاة) ونسوغ ما قبضوه من جزية أو خراج أو غير ذلك . إذ الصحابة لا خلاف في بقائهم على العدالة ، وذلك أن التفسير انتفى للتأويل السائغ . وأما القتال فليؤدوا ما تركوه من الواجب ويتهوا عما ارتكبوه من المحرم ؛ وإن كانوا متأولين .

وكذلك نقيم الحد على من شرب النبيذ المختلف فيه ، وإن كانوا قوماً صالحين . فتدبر كيف عوقب أقوام في الدنيا - وإن كانوا معذورين فيه - لدفع ضرر فعلهم في الدنيا ، كما يقام الحد على من تاب بعد رفعه إلى الإمام ؛ وإن كان قد تاب توبة نصوحاً .

وكما يغزو هذا البيت جيش من الناس فبينما هم ببدا من الأرض إذ خسف بهم وفيهم المكره فيحشرون على نياتهم ، وكما يقاتل جيوش الكفار وفيهم المكره كأهل بدر لما كان فيهم العباس وغيره ، وكما تترس الكفار بمسلمين ولم يندفع ضرر الكفار إلا بقتالهم ، فالعقوبات المشروعة والمقدورة

(١) المجموع : ٣٧٥/١٠ .

قد تتناول في الدنيا من لا يستحقها في الآخرة ، وتكون في حقه من جملة المصائب كما قيل في بعضهم : « القاتل مجاهد والمقتول شهيد » .

وعلى هذا فما أمر به أهل السنة من أن داعية أهل البدع يهجر ؛ فلا يستشهد ، ولا يروى عنه ، ولا يستفتى ، ولا يصلى خلفه ، قد يكون من هذا الباب ، فإن هجره تعزير له وعقوبة له وجزاء لمنع الناس من ذلك الذنب الذي هو بدعة وغيرها وإن كان في نفس الأمر تائباً أو معذوراً ، إذ الهجرة مقصودها أحد شيئين : إما ترك الذنوب المهجورة وأصحابها ، وإما عقوبة فاعلها ونكاله .

ثم قال : ومن هذا الباب هجر الإمام أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد ، ولمن تاب بعد الإجابة ، ولمن فعل بدعة ما ، مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة ، فإن هجره لهم والمسلمين معه لا يمنع معرفة قدر فضلهم .

كما أن الثلاثة الذين خلفوا لما أمر النبي ﷺ المسلمين بهجرهم لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق ، حتى قيل إن اثنين منهما شهدا بدرأ ، وقد قال الله لأهل بدر : (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) وأحدهم كعب بن مالك شاعر النبي ﷺ وأحد أهل العقبة .

فهذا أصل عظيم : إن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران إلى القتل لا يمنع أن يكون المعاقب عدلاً أو رجلاً صالحاً ، كما بينت من الفرق بين عقوبة الدنيا المشروعة والمقدورة وبين عقوبة الآخرة ، والله سبحانه أعلم . أ. هـ .

١٠-٣- الغلو والتقصير

أما الغلو فهو من الأبواب الخطيرة في واقع أمتنا المعاصر ، ولا بد من تكثيف جهود أهل العلم في معالجته لما فيه من الخلط بين الحق والباطل . وقد اطلعت على رسالة علمية قيمة في هذا الباب أنصح بمراجعتها هي : « الغلو في الدين » للأستاذ عبدالرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة .

وسأقتصر هنا على ما قاله شيخ الإسلام في هذا الباب .

قال^(١) : الظلم نوعان : تفريط في حق ، وتعد للحد ، والعدل يكون أداء واجب أو ترك محرم .أ.هـ .

وقال^(٢) : ناقلاً قول السلف : ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر : غلو أو تقصير .أ.هـ .

أما التقصير فلسان الحال يغني عن المقال ، ونسأل الله تعالى أن يمين على الأمة جميعاً بعفوه وهدايته ورحمته .

(١) ١٨٢/٢٨ .

(٢) ٤٨٣/١٤ .